تحليل امكانية مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية في جذب وتنمية الودائع للمدة (2006-2016)

Analysis of the potential of the Kurdistan International Bank for Investment and Development* in attracting and developing deposits for the period (2006-2016)

م.م نجاة جمال محمد

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة صلاح الدين – اربيل

najat.muhamad@su.edu.krd

A.T. Najat Jamal Mohammed

College of Administration and Economics / University of Salahaddin – Erbil

تاريخ استلام البحث	تاريخ قبول النشر	تاريخ النشر
2024/3/17	2024/5/8	2024/ 12/ 30

المستخلص:

لقد جاء البحث ليهدف أساساإلىبيان قدرة مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية على جذب وتنمية الودائع خلال المدة 2006–2016 وذلك باستخدام بعض المعاييروالمؤشراتالتي تعطيعند تطبيقها دليلاً واضحاً علىاداء المصرف وتحقيقه لهذا الهدف، وقد توصل البحث الى عدد من النتائجاهمها: أن نسبة الودائع الجارية اكبربكثير من الودائع الاستثمارية مما يدل على ان المصرف لم ينجح في استقطاب الودائع الاستثمارية ،ولكنه نجح فقط في جذب شريحة قليلة من القطاع الخاص اغلبهم من اصحاب الشركات ،وخلصت البحث الى مجموعة من التوصيات التي يمكن الاخذ بها لمواجهة انخفاض في حجم الودائع اهمها:عقد الندوات والمؤتمرات و تكثيف الحملات الإعلانية حول نشاط المصرف للتعريف بنشاطه بالشكل الذي يبين سياساته لاسيما قبول الودائع ،وكذلكالعمل على زيادة عدد فروعهفي كافة انحاء العراق،والعمل على تنويع حسابات الإيداع ليشمل الانواع الاخرى من الودائع ،والأهتمام بتدريب وتطوير الكوادر البشرية، بحيث تكون قادرة على جذب العملاء وتأدية الخدمات المقدمة بأفضل مستوى لها.

الكلمات المفتاحية: *جذب وتنمية الودائع ،المصارف الاسلامية ، الودائع الاستثمارية ،الودائع الائتمانية.*

Abstract

The research aims mainly to demonstrate the ability of the Kurdistan International Bank for Investment and Development Attracting and developing deposits during the period 2006-2016، using some criteria and indicators which applied and provide clear evidence of the bank's performance and achievement of this objective. The research conclude some results، the most important of them is: The bank has not succeeded in attracting investment deposits، but it succeeded only in attracting a small category of the private sector، mostly from the owners of companies. The study set some recommendations that can be taken to face a decrease in the volume of deposits، the most important of which are: Holding seminars and conferences and intensifying the advertising campaigns about the activities of the bank to introduce its activities in a way that shows its policies، especially the acceptance of deposits، as well as work to increase the number of branches in all parts of

Iraq and work to diversify deposit accounts to include other types of deposits، and develop training for working staff، so that they are able to attract customers and perform the services provided at their best level.

Keywords: *Attracting and developing deposits, Islamic banks, investment deposits, credit deposits*

المقدمة:

يعتبر قبول الودائع النقدية من أهم أنشطة المصارف الاسلامية، وتعتبر الودائع مصدر ربحية المصارف وأساس نشاطاتها، لذا فان المصارف التي تستطيع زيادة حجم ودائعها هي التي تستطيع زيادة أصولها والعكس صحيح. كما ان زيادة حجم الودائع في أي مصرف تدل على قدرة المصرف في جذب عملاء جدد، وعلى زيادة التعامل مع العملاء القدامى في المصرف. وكذلك فان زيادة الودائع تعكس تفاعل المصرف مع العملاء بشكل مختلف نوعياً من ناحية كسب ثقتهم، إذ أنها المصدر الرئيس الذي يمنح للمصارف قدرتها التمويلية والاستثمارية، كما انها تشكل عصب مواردها الخارجية وابرز مصادر التمويل الخارجية للمصارف بشكل عام.

كما ويعد جذب الودائع وتنميتها من أهم الاهداف والوظائف التي تقوم بها المصارف الاسلامية حيث انه يمثل الشق الاول في عملية الوساطة المالية. وترجع اهمية هذا الهدف الى انه يعد تطبيقاً للقاعدة الشرعية بعدم تعطيل الاموال واستثمارها بما يعود بالارباح على افراد المجتمع ، وكذلك فان المصارف الإسلامية بصفتها مؤسسات مالية تقوم على جذب المدخرات من أصحاب الفوائض المالية.

ويعد مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية احد اهم المصارف الاسلامية في الاقليم، وهو مصرفاسلاميحديثالعهد في هيكل النظام المصرفي في العراق، ورغم قصر المدة الزمنية من عمره إلا أنه في الوقت الحالي يحتل مكانة متميزة على خارطة النظام المصرفي في العراق، لقد جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على جذب المدخرات التي تعتبر جوهر عمل المصرف وتعظيم عوائده من خلال استثمارها في المجالات والانشطة الاقتصادية التي اجازتها الشريعة السمحاء .

هدف البحث :

يهدف البحث الى تحقيق ما يلي :-

1- تحليل انواع الودائع التي يستقطبها مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية وفقا لمعايير التصنيف الموجودة في تقارير المصرف مع بيان الاهمية النسبية لكل نوع من انواع الودائع الى اجمالي الودائع ، ومن ثم بيان الاهمية النسبية للودائع كمورد خارجي من اجمالي موارد المصرف محل البحث .

2- بيان قدرة المصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية على جذب ودائع المودعين.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في بيان قدرة مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية كمصرف اسلامي، على جذب الودائع وتنميتها لكونه يعد مؤشرا هاماً لتقييم كفاءة اداء المصرف الذي يعمل في اطار الشريعة الاسلامية.

فرضية البحث :

على الرغم من مكانة مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية وكفاءته في جذب الودئع الا ان للازمات السياسية والاقتصادية في العراق والاقليم تاثير سلبي على هذه الكفاءة لاسيما في استقطاب الودائع.

مشكلة البحث

يمكن تلخيصها بطرح الاسئلة الاتية:

– كم يشكل اجمالي الودائع الى اجمالي المطلوبات وراس المال وحقوق المساهمين في مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية ؟

– كم يشكل كل نوع من انواع الودائع من وزن نسبي الىاجمالي ودائع مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية ؟

– هل استطاع مصرف كوردستان الدولي الاستثمار والتنمية ان يحقق المعادلة الصعبة بين حفاظه على السيولة امصرفية وكفاءة استثمار ودائعه لتحقيق الارباح ؟

النطاق الزماني والمكاني للبحث

اتخذ البحث السنوات من 2005ولغاية 2015 نطاقا زمانيا لمدة البحث ، اما النطاق المكاني فيشمل مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية في اقليم كوردستان العراق .

منهجية البحث :

يقوم البحث على استخدم المنهج الاستقرائي والذي يستعين بالاسلوب الوصفي والاستقصائي التحليلي، للبيانات المالية المتعلقة بالوادئع لدى مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية ، للمدة 2005– 2016، حيث ستعالج الدراسة موضوعها من خلال المباحث التالية:–

يتناول المبحث الأول الاطار المفاهيمي النظري لودائع المصارف الاسلامية ذات العلاقة بموضوع البحث من خلال توضيح ماهية وانواع الودائع المصرفية وكذلك العوامل المؤثرة في جذب الودائع المصرفية ، اما المبحث الثاني فيتناول واقع نشاط مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية خلال المدة (2005–2016)، فيما يتم في المبحث الثالث التحليل المالي لقدرة مصرف كوردستان الدول للاستثمار والتنمية على جذب وتنمية الودائع.

المبحث الاول:– الاطار النظري للودائع المصرفية

اولاً :– تعريف الوديعة

تعرف الودائع المصرفية بانها ((النقود التي يعهد بها الأفراد أو الهيئات إلى المصرف على أن يتعهد الاخير بردها او رد مبلغ مساو لها عند الطلب او وفق الشروط المتفق عليها)) (العبادي،1981 :404)، او ((هي مبالغ نقدية مقيدة في دفاتر المصرف مستحقة للمودعين بعملة محلية او عملة اجنبية)) (البكرواخرون ،2009: 117) .

وهناك من يعرفها في سياق نوع المصرف الذي تودع فيه الودائع " بأنها عبارة عن ديون مستحقة لأصحابها على ذمة المصارف التجارية، وأن هذه الديون نقود يمكن استخدامها لإبراء الذمم أو الديون في الوقت نفسه، علماً بأن الودائع لا تنشأ نتيجة لإيداع الأفراد أموالهم فقط، وإنما أيضاً نتيجة لإقراض المصارف للأفراد" (جاسم ،1999: 245).

وهناك من أعطى تعريفاً أخر موسعاً للوديعة حيت عرفها بأنها "تلك المبالغ المصرح بها في أي عملة كانت والمودعة لدى المصرف والواجبة التأدية عند الطلب،أو بعد إنذار أو في تاريخ استحقاق معين"(ال علي، 2002 : 135).

وقد تم تعريف الوديعة في قانون المصارف للدول المختلفة لكي يميزها بشكل كامل عن اي مفهوم للوديعة الذي قد يعطيها معاني مختلفة ، وفي هذا الصدد فقد عرف قانون المصارف العراقية رقم 94 لسنة 2004 في الباب الاول الوديعة بانها((مبلغ نقدي يدفع لشخص سواء اكان مثبتا بقيد في سجل ام لا (للشخص المستلم للمبلغ) بشروط تقتضي سداد الوديعة او تحويلها الى حساب اخر بفائدة او بعلاوة او بدون فائدة او علاوة . اما عند الطلب او في وقت او ظروف يتفق عليها المودع وذلك الشخص او عليها نيابة عنهما)) ، وقبل ذلك فقدعرفه قانون مراقبة المصارف رقم (97) لسنة 1964بانه ((المبالغ

المصرح بها بأية عملة كانت والمودعة لدى مصرف أو صيرفي والواجبة التأدية عند الطلب أو بعد إنذار أو في تاريخ استحقاق معين وبضمنها الودائع العائدة إلى جميع المودعين المقيمين وغير المقيمين في العراق اوالمودعة من قبل صيرفي لدى مصرف او لدى صيرفي آخر، وكذلك تشمل المبالغ الحكومية المودعة أو التي مددت فترة إيداعها أو جددت بعد نفاذ هذا القانون ولكن لا تتضمن ، الودائع المودعة بالعملة العراقية مقابل فتح اعتمادات بالمبالغ المودعة لقاء إصدار الكفالات بالعملات الأجنبية المودعة لدى مصرف في العراق كغطاء للاعتمادات المفتوحة وكذلك ودائع فرع احد المصارف في العراق لدى فرع آخر من نفس المصرف)) (قاعدة التشريعات العراقية *www.iraqld.iq*).

يمكن القول ان التعريف الاخير اوفق لاستخدامات هذا البحث لانه يحدد الجهات الرسمية التي تودع فيها الاموال وهي المصارف والصيارفة وكذلك يقصد بالودائع الاموال النقدية التي يكون الغرض الاساسي من ايداعها الادخار والاستثمار، كما اشار الى انواع الودائع حسب اجالها واغراضها وكذلك حسب الملكية وجنسية الموعين

ثانياً:- انواع الودائع النقدية للمصارف الاسلامية:

يمكن تقسيم الودائع النقدية في المصارف الاسلامية الى عدة انواع او التصنيفات اهمها مياتي :

اولاً:- الودائع حسب اجالها (اي موعد استردادها) اوغرضها

ثانياً:-الودئع حسب الملكية

ثالثاً:- الودائع حسب مصدرها

رابعاً:- الودائع حسب نوع العملة

اولاً:- الودائع حسب اجالها (اي موعد استردادها) اوغرضها

يقصد به مدة بقاء الوديعة النقدية في المصرف قبل سحبها والذي يبين في الوقت نفسه الغرض الذي يقوم من اجله المودعين بايداع اموالهم النقدية في المصارف الاسلامية ، ويمكن تقسيم الوديعة بموجب هذا التقسيم بشكل عام الى نوعين رئيسيين : (الوادي،واخرون ، 2007 :70)

النوع الاول:- حسابات الودائع الائتمانية وتشمل :

1- الودائع الجارية

2- ودائع تحت الطلب

النوع الثاني :- حسابات الودائع الاستثمارية وتتكون من نوعين رئيسيين وهما :

1- الودائع الاستثمارية المطلقة او (غير المقيدة) ،او المشتركة واهم انواعها هي

ا- الودائع الادخارية (او ودائع التوفير)

ب- الودائع الثابتة بدون انذار

ج- الودائع الثابتة بانذار

2- **الودائع الاستثمارية المخصصة او(المقيدة)**

وفيما يلي استعراض لمفهوم كل نوع من انواع الودائع المذكورة اعلاه

النوع الاول :- حسابات الودائع الائتمانية

تسمى كل من الحسابات الجارية وحسابات تحت الطلب بالودائع الائتمانية لان المصارف الإسلامية تقبل الأموال من المودعين في هذا النوع من الحسابات على سبيل القرض ويكون ضامنا لها ، حيث تنتقل ملكية المال من المودع (المقرض)

الى المصرف ويصبح دينا في ذمة المصرف نحو صاحب الوديعة على ان تلتزم برد اصل مبلغ الوديعة بدون زيادة أو نقصان (سمحان،2000 :15)

1- الودائع الجارية

تتشابهة طبيعة الودائع الجارية في المصارف الاسلامية مع غيرها من المصارف من كونها عبارة عن مبالغ نقدية تودع من قبل اصحابها افراد او شركات او هيئات حكومية او غير حكومية محلية او اجنبية في الحساب الجاري لدى المصرف ويسمح الاخير لمالكيها الايداع فيها والسحب منها متى شاؤ سواء كليا أو جزئيا ، نقدا او بموجب الشيكات او اوامر الدفع او التحويلات المصرفية يصدرها المودع الى المصرف ليتم الدفع بموجبها لامره او لامر شخص اخر يعينه المودع في الامرالصادرمنه للمصرف ودون سابق انذار،(سلطان،2005 :42).

ان الغرض الاساسي من الايداع في هذا النوع من الحساب تتمثل في المقام الاول في الحصول على بعض الخدمات المصرفية المتعلقة بالتعاملات التجارية فيما يتعلق بخدمات الدفع او التحويل (تسوية الالتزامات) مثل سداد قيمة المشتريات عن طريق الشيكات أو أوامرالنقل المصرفي بدلا من حمل النقود والتعامل اليومي التي قد تعرض اصحابها للسرقة والضياع بالاضافة الى الرغبة في حفظ اموالهم فقط دون المخاطرة باستثمارها في الحسابات الاستثمارية .

اما بالنسبة الى تشغيل اموال هذا النوع من الودائع فيمكن للمصرف الاسلامي التصرف بها واستثمارها مع بقية الاموال الاخرى،الا ان الأرباح ان تحققت فهي من حق المساهمين المالكين لاسهم المصرف وليس أصحاب الودائع وذلك بسبب انتقال ملكية الودائع الى المصرف وكذلك لآن المصرف ضامن لرد هذه الودائع ولا يتحمل المودعين أي مخاطر التي قد تنجم عنها عملية تشغيل واستثمار تلك الودائع وذلك تطبيقاً للقاعدة الشرعية {ا الغنم بالغرم والخراج بالضمان }(الوادي ،واخرون ، 2007: 70-71).

اما بالنسبة الى التكييف الشرعي للودائع الجارية فعلى الرغم من وجود اختلاف بشانها .. هل هو عقد وديعة أو عقد قرض فقد اتفق الفقهاء على أن الحساب الجاري هو عقد قرض ،كما يرى جمهور الفقهاء أن يد المصرف على هذه الوديعة يد ضمان سواء استعملت الوديعة بإذن صاحبها أو بدون إذنه وتكييف الوديعة الجارية على أنها وديعة حقيقية من الناحية الشرعية يسهم بشكل واضح في تيسير تطبيق أحكام الشريعة على هذه المعاملة المصرفية دون مشقة أو عسر. (الهيتي، 1998: 265-267).

وفيما يتعلق باهمية هذا النوع من الوديعة فانها لاتحتل المكانة نفسها التي تمثلها في المصارف التجارية ، ذلك لان طبيعة عمل المصرف الاسلامي ترتكز على تجميع المدخرات من الافراد ثم توظيفها في استثمارات حقيقية لانتاج السلع والخدمات ومن ثم فان طبيعة عمل المصرف الاسلامي هي طبيعة استثمارية بالاساس ، وعلى هذا يعتبر هذا المصرف مصرف للاستثمار والاعمال في المقام الاول فالوديعة الاستثمارية هي التي لها المكانة الاولى في المصارف الاسلامية ، وليست الودائع الجارية (الحسني،1999 :78) ، وعموما فان درجة الاعتماد على الودائع الجارية يتوقف في المقام الاول على معدلات السحب والايداع ، حيث انه يمكن الاعتماد عليها اذا كان معدل حركة الايداع اكبر من معدل حركة السحب وحتى في هذه الحالة ينبغي استخدامها الاستخدامات قصيرة الاجل او لتلبية الحالات الطارئة ، لان هذه الودائع هي ذات طبيعة قصيرة الاجل وقد تطلب في اي وقت ودون سابق انذار(خلف، 2006:199) .

ولكن مع ذلك تمثل الودائع الجارية عاملا هاما في تحقيق السيولة النقدية للمصرف تمكنه من التمويل قصير الاجل (الحلبى ، 2010: 118) وتسعى المصارف الاسلامية والتقليدية الى زيادة حجمها وذلك طالما تمثل موارد مجانية يمكن

للمصرف استثمارها لحساب المساهمين ويحصل من خلالها على عائد يسهم في تحقيق الارباح (هندي ،2006:228)،كما تمثل اموال الودائع الجارية عنصرا هاما من عناصر السيولة للمشروعات الاستثمارية ، الى جانب دعم الاحتياجات التمويلية الطارئة والضرورية لاصحاب الانشطة الانتاجية في المجتمع،(كنعان واخرون، 2011:)

2- حسابات الودائع تحت الطلب

هي تلك الحسابات التي تقوم بعض المصارف الاسلامية بفتحها لانماط معينة من المودعين الذين لا يهدفون من وراء استخدامهم للاموال المودعة فيها الى تسهيل معاملاتهم الجارية للانشطة تجارية اواستثمارية بل يستخدمونها للاغراض استهلاكية او يهدفون فقط الى حفظ أموالهم لمدة محددة، ويتماثل هذا النوع من الحسابات مع الحسابات الجارية الاساسية في ان اصحابها يتمتعون ايضاً بحرية الايداع اليها اوالسحب منها متى يشاؤو،ولكن يختلف عنها في ان أصحابها عادة يكونوا من صغارالمودعين(الوادي ،واخرون ، 2007 :70)،ولا يحتاجون السحب منها باستمرار اي ان حركة السحب منها اقل من الودائع الجارية لذلك لاتقتضي الحاجة استخدام الشيكات في هذه الحسابات بسبب محدوديتها لذا لا يعطى أصحابها دفاتر شيكات وعادة ما يتم السحب منها بشكل شخصي ، ومن خلال دفتر تسجل فية حركات السحب والايداع ،واظهار الرصيد، ويشير البعض ان هذا الحساب يتميز بسيولته العالية جداً لان معظمها يتحول الى نقد يوم ايداعه مثل رواتب الموظفين حيث ان معظمها يتم سحبها يوم ايداعها وهذا يعني ان حركة الايداع و السحب تكاد تقتصر على مرة واحدة (خلف،2006: 202-203)

ثانيا : الودائع الاستثمارية :

الودائع الاستثمارية هي تلك الودائع التي تنشأ نتيجة اتفاق بين المصرف والعميل على ان يودع الاخير بموجبه مبلغا من النقود لدى المصرف على شرط ان يوظفه في مختلف المجالات الاستثمارية لاجل محدد او غير محدد ، او ان يقصره على نوع معين محدد في العقد ، وفي مقابل ذلك يحصل المودع على جزء من ارباح تلك العمليات، ويحصل المصرف على جزء منها(الشبيلي، 2005 : 122-123)،.وكذلك قيل ان الودائع الاستثمارية هي (ودائع يضعها اصحابها بقصد الربح والنماء سواء كان بطريق مباشرام بطريق غيرمباشر(الزامل ،1431: 54)

واذا جمعنا بين التعريفين يتضح ان الودائع الاستثمارية بشكل عام عبارة عن نوع من انواع المضاربة التي يشترك فيها المودع او صاحب المال او الشريك بماله والمضارب الشريك بعمله (عميل المصرف) و المصرف بصفته وسيطا بين المودعين والمضاربين الشركاء بعملهم وهم عملاء المصرف ، او بين المودع او صاحب المال بماله والمضارب اي المصرف.

يقوم المصرف الاسلامي بتوظيف اموال المودعين بنفسه او بالمشاركة مع الاخرين ، اما فيما يتعلق بكيفية احتساب الارباح وتقسيمها بين كل من المودعين والمصرف فعلى الرغم من اختلاف السياسة المصرفية من مصرف للاخر ولكن كنهج عام اذا تحققت الارباح فانه يتم توزيع عائدها المستحق بنسبة مئوية بين كل من المودعين والمصرف حسب حصة كل منهما في الاموال المستثمرة ، كما ان العائد في بعض المصارف الاسلامية يحتسب على اساس الجزء الحر من الوديعة اي بعد طرح قيمة الاحتياطي النقدي الالزام، ولكن في حال حدوث الخسارة فان المصرف لايضمن رد قيمة الودائع الاستثمارية بالكامل للمودع ولكن يشاركه في الخسارة وفقا للقاعدة الشرعية " الغنم بالغرم " اي ان المودعين وحدهم يتحملون الخسارة التي قد تنجم عن استثمار اموال هذا النوع من الودائع دون ان يتحمل المصرف منها شيئا ، وهذا يعني ان المصرف لا يضمن لا اصل الوديعة الاستثمارية ولا العائد الذي قد ينجم عن العملية الاستثمارية بل يقوم فقط بدور الوكيل والمشرف على توظيف

اموال المودعين واستثمارها وإلا فسد عقد الإيداع القائم على المضاربة ، وعموما فان حصة المودعين من الارباح والخسائر يتوقف على نوع الوديعة وعلى مدة بقائها لدى المصرف(هندي ،2006: 229).

وتعتبر الودائع الاستثمارية المصدر الرئيس الذي تعتمد عليه المصارف في تقديم تمويلها للقـطاعات الاقتصادية المختلفة ،(المصري، 1988: 45)،تصنف المصارف الاسلامية حسابات الودائع الاستثمارية لديها تحت مسميات عديدة طبقا لشروط المضاربة المتفق عليها بين المصرف وعملاءه المودعين وفيما يلي اهم الانواع الرئيسة للودائع الاستثمارية (الوادي،2007 : 72-74)

1- الودائع الاستثماريةغير المقيدة (المطلقة):

وتسمى كذلك ودائع الاستثمار بتفويض او الودائع المشتركة وهي(الحسابات التي يعطي اصحابها الحق للمصرف في استثمارها على اساس عقد المضاربة على الوجه الذي يراه مناسبا ، دون تقييدهم له باستثمارها بنفسه ، او في اي مشروع معين ، او لغرض معين ، او بكيفية معينة) (الزامل ،1431ه : 55)، وتقوم المصارف الإسلامية بخلط أموال جميع المودعين في هذه الحسابات معا كما تخلطها بأموالها الخاصة ولهذا السبب تسمى ايضاً بحسابات الاستثمارالمشترك. ويكون المصرف الإسلامي هنا هو العامل في المضاربة أو المضارب بينما يكون أرباب الأموال هم المودعون(سنجفظ،2010:63) وتضم الودائع الاستثمارية المشتركة والمطلقة الانواع التالية :

ا-: الودائع الادخارية او(ودائع التوفير):

هي تلك المبالغ النقدية التي يقتطعها الافراد من دخولهم ويدفعونها الى المصرف ليفتح لهم بها حسابا ادخاريا يحق لهم سحبه كل او سحب جزء منه في اي وقت ، لهذا اعتبرت وديعة متحركة وفي الوقت نفسه يعتبر نوعا من انواع الودائع الثابتة نظرا لحقيقة ان القصد من ايداعها عدم السحب وادخار المال وتشغيلها (الحسني،1999: 88) ،واستثمارها في مشاريع مشروعة ومتنوعة لكي تشارك بالتالي في الأرباح الصافية المتحققة من الاستثمار، وفي حال وجود خسائر فإن المصرف والمودعين يتحملون الخسائر بنسبة مساهمة كل منهما براس مال المصرف وان الاخيرلا يضمن الوديعة وذلك استنادا للقاعد ة الفقهية(الغنم بالغرم) (التميمي،2003: 510)

اما الغاية الأساسية للمصرف من هذه الحسابات فهي تشجيع صغار المودعين على التوفير والادخار، ذلك أن تنمية الوعي الادخاري بالنسبة للمصرف الاسلامي واجب اجتماعي إسلامي انطلاقا من قوله تعالى جل وعلا: (وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَاماً) [الفرقان:67].

وتشارك أموال المودعين في هذه الحسابات في صافي النتائج الكلية لعمليات الاستثمار المشترك دون ربطها بمشروع استثماري معين ويحصل العميل على عائد غير ثابت يتناسب ومبلغ الوديعة ومدة استثمارها (عبدالله واخرون، 2008 : 37) او وفقا لنسب مئوية يحددها مجلس ادارة المصرف و قد جاء في توصيات مؤتمر المصرف الثاني في دبي لعام 1997 أنه لا تعطى أرباح على أرصدة الحسابات الادخارية الا في الحالة التي ينص فيها عند طلب فتح الحساب على أن المعاملة بين المودع و المصرف الاسلامي تأخذ حكم المضاربة، وعلى هذا تكون هذه النسبة مضمونة من المصرف .

ويمتاز هذا النوع من الودائع ببعض الصفات تميزها عن باقي الانواع الاخرى من الودائع اهمها :

1- هذه الودائع في معظمها ودائع شخصية تعود لصغار المودعين من الموظفين ذوي الدخول المتوسطة وصغارالتجار والحرفيين وغيرهم من اصحاب الدخول المتوسطة والمنخفضة نسبيا (الشمري،1992 : 147)

2- صغر مبالغها وكثرة حساباتها وزيادة حجمها مع زيادة الوعي المصرفي وزيادة دخل الافراد لاسيما المودعين . وغالبا ما تكون هذه الودائع للافراد المدخرين الذين لايملكون روؤس اموال كافية تمكنهم من المتاجرة بها بانفسهم

3- عدم الضرورة او حاجة المصارف الاحتفاظ بنسبة سيولة مرتفعة لمواجهة طلبات المودعين لهذا النوع من الحساب

4- انها مهيئة للسحب عليها عند الطلب ولكن بوجود بعض القيود التي تمنع من السحب بأية طريقة كانت، ابرزها الزام المودع بتقديم دفتره الخاص في كل مرة يشاء السحب فيها،حيث يحصل أصحاب الودائع الادخارية على دفاتر التوفير الخاصة بهم من المصرف اثناء فتح الحساب لاول مرة (عبداللهواخرون ، 2008 :37)

5- تتمتع بميزة الاستقرار النسبي ولكن مع ذلك لايتقاضى المودعيين عليها عوائد كبيرة ، لذا تشتد المنافسة بين المصارف على جذب صغار المودعين لديهم (حداد واخرون ،2005 : 165)، وذلك بتقديم الاغراءات المتنوعة من التيسييرات في التعامل ومنح الجوائز بغرض تشجيع صغار المدخرين على الايداع بحساب التوفير ، لان من شانها خلق وتدعيم الوعي الادخاري والمصرفي وتُكون بالتدريج عملاء ممتازين مع مرور الزمن(سلطان ، 2005 : 42)

وهناك من يرى ان هذا النوع من الوديعة تحظى باهمية كبرى ، لانها تقوم بدور كبير في دعم الموارد المالية للمصارف الاسلامية لتغطية عملياتها الاستثمارية والتمويلية ولضمان استقرار اعمالها وانتظامها (كنعان واخرون ، 2011: 224) ، في حين يرى اخرون ان الاهمية النسبية لحسابات التوفير تتضاءل بالنسبة الى المصارف الاسلامية امام الاهمية النسبية الكبيرة لحسابات الودائع الثابتة كمصدر من مصادر اموالها الخارجية (الانصاري واخرون ، 1988 :45).

ب - ودائع لأجل

هي تلك الودائع التي يتم ايداعها في المصرف لمدة محددة ويكون لها تاريخ استحقاق معين ويبقى رصيدها ثابتا خلال مدة الايداع لانه لا يجوز السحب منها قبل ميعاد استحقاقها (هندي، 2006: 229) ،فاذا بقيت عنده هذ المدة دفع عنها للمودع ربحاً (الشبيلي ،2005: 81) ،ويزداد الربح كلما زادت مدة بقاءالوديعة لدىالمصرف(نور،1981: 145)، ولكن قد تسمح هذه المصارف بالسحب منها قبل انقضاء مدة الايداع اذا رغب المودع وكانت سيولة المصرف وظروفه يسمحون بذلك ، ولكن في هذه الحالة فان المبلغ المسحوب يخسر حصته في الارباح (الزامل،1431: 55) ، ولكن رغم ذلك يمكن اعتبار هذا النوع من الودائع من اكثر انواع الودائع استقراراً ، بالتالي تشكل اهم مصدر لموارد المصارف الاسلامية الخارجية وتُكون اكبر نسبة من اجمالي ودائع تلك المصارف وتعتبر السند الاساسي لعملياتها الاستثمارية حيث تساهم في زيادة قدرة تلك المصارف على الاستثمار كلما زاد حجمها واستقرارها(الحسني ، 1999: 78).

ج- ودائع لأجل بإخطار مسبق أو بإشعار

هي تلك الودائع التي يتم ايداعها في حسابات استثمارية بغرض استثمارها وهي نفسها ودائع لأجل إلا أنها تختلف عنها في آلية السحب منها حيث انها غير مرتبطة باجل محدد وبالتالي ليس له تاريخ استحقاق معين وفي هذا الجانب تتشابه مع ودائع التوفير، بحيث يتوجب على صاحبها اخطار اي اعلام المصرف خطياً برغبته في عملية السحب منها قبل فترة زمنية محددة يتم الاتفاق عليها مسبقاً بين العميل صاحب الوديعة والمصرف (المصري ، 1988: 45). ومن اهم سماتها الرئيسة

التي تشكل فرقاً بينها وبين الودائع الاجلة هي ان الودائع باخطار تاخذ ارباحاً اقل من الودائع الاجلة ، كما انه يسهل سحبها واستردادها وذلك حسب مدة الاخطارالمحددة سلفاً دون فقدان الارباح للمبالغ المسحوبة في حين انه من الصعب سحب الودائع الاجلة دون التضحية بالارباح (الكبيجي، 2004 :129).

2- الودائع الاستثمارية المخصصة او المقيدة :

هي الحسابات التي تقوم المصارف بتقديمها للراغبين بالاستثمار في مشاريع أو صفقات محددة مسبقاً أو لغرضمعين، ويتلقى المصرف عمولة محددة بصفته مضاربا ، ويقوم المصلارف بتشغيل هذه الودائع الاستثمارية حسب الاتفاق وعلى ضمانة أصحابها الذين يتحملون مخاطر. الاستثمار التي قد تحدث خلال الفترة الاستثمارية للمشروع (صوان ،2001 :123) .وهذا النوع من الإيداع مطبق في بعض المصارف الإسلامية حيث يقوم على أساس عقد المضاربة المقيدة، ومن تلك المصارف التي تطبق هذا النوع مصرف دبي الإسلامي (الهيتي، 1998: 258) ، وواضح من التعريف ان هذا النوع من حسابات الودائع يتميز ببعض السمات الرئيسة تميزها عن باقي الانواع الاخرى من الودائع وهي :

ا- تخصيص اموال هذه الودائع للعمل في مشروع محدد، بحيث لاتشارك في بقية المشاريع الاخرى للمصرف.

ب- عدم خلط اموال الودائع مع بقية الاموال الاخرى للمصرف، بل تعزل في وعاء استثماري منفصل.

ج- عدم المشاركة في اي ارباح اوعوائد من غير مشاريعها المخصصة (هيئة المحاسبة والمراجعة ، 2004: 272).

ثانياً:- انواع الودائع حسب الملكية

تنقسم الودائع وفقا لعائدية الودائع على ثلاثة انواع رئيسة هي :

أ- ودائع قطاع خاص: هي تلك الودائع التي تعود ملكيتها الى الجمهورالافراد والشركات الخاصة .

ب- الودائع الحكومية :هي تلك الودائع التي تعود ملكيتها الى الشركات و المؤسسات الحكومية.

ج- الودائع المختلطة : وهي تلك الودائع التي تعود ملكيتها الى الشركات والمؤسسات شبه الرسمية (القطاع المختلط) (ابوحمد ،2005 :153) ويفيد هذا التقسيم في تحديد شكل الوديعة المسموح بها لكل من التقسيمات السابقة وتطبيق شروط الحساب والإيداع والسحجب والتي تختلف حسب نوع الملكية بالإضافة إلى التعرف على توزيع ملكية الودائع وموسمية الحرة لكل (نوري ،واخرون ، 2010: 23)

ثالثاً:- انواع الودائع حسب مصدرها

يمكن تصنيف الودائع حسب مصدرها المودعين الى :-

1-الودائع الاجنبية (غير المقيمين) وهي تشتمل على :

ا- ودائع المصارف الاجنبية خارج البلد المعني والتي تحتفظ بودائع لدى المصارف المحلية لتسهيل معاملاتها وتطرح ارصدة هذه الودائع من اجمالي الودائع عندما يستعمل صافي الودائع مطروحا منها الودائع المملوكة لمصارف اخرى.

ب- ودائع غير المقيمين وهي تلك الودائع التي تعود الى الاشخاص غير المقيمين في البلد المعني ولديهم حسابات في المصارف المحلية.

2- الودائع المحلية اهمها هي:

ا- ودائع القطاع الخاص المقيم (الافراد والشركات الاهلية المحلية) وهي من اهم انواع الودائع واكثرها وجوداً لدى المصارف .

ب- ودائع القطاع العام والتي تاتي من حيث اهميتها بعد ودائع القطاع الخاص المقيم وتتكون من الودائع الحكومية وشبه الحكومية ودائع البلديات والمجالس القروية والمؤسسات العامة لدى المصرف وودائع المصارف المحلية التي تحتفظ بحسابات لدى بعضها البعض (الصيرفي،2006: 43)

ولهذا التقسيم اهميته من الناحية العملية بالنسبة الى المصرف حيث يستخدم هذا التقسيم في تطبيق شروط فتح الحساب و نوع العملة المودعة حيث تختلف بين المقيم و غير المقيم و كذلك في سحب و تحويل الأموال خارج الدولة خاصة في حالة وجود نظام الرقابة على الصرف ويفيد في تحديد أوجه التوظيف الملائمة لكل نوع من تلك الودائع(نوري واخرون، 2010 : 6)

رابعاً: انواع الودائع حسب نوع العملة:

يستهدف هذا التقسيم تحديد الطرف المسؤول عن تقلب اسعار الصرف الاجنبي فبينما يكون المصرف مسؤلا عن تقلب اسعار الصرف للتوظيفات الاجنبية الناشئة عن الايداعات بالعملة المحلية فانه يُحمل المودع للعملات الاجنبية كافة المخاطر الناشئة عن تقلب اسعار الصرف ، كما ويسمح هذا التقسيم بتوجيه الايداعات الى قنوات التوظيف بمايتناسب مع نوع عملة المودع

تقسم الودائع حسب هذا التقسيم الى قسمين :(نوريواخرون،2010 : 23)

1- ودائع بالعملة المحلية

2- ودائع بالعملة الاجنبية

ثالثاً:-العوامل المؤثرة على جذب الودائع وتنميتها في المصارف الاسلامية

تتاثر قدرة المصارف الاسلامية في جذب الودائع النقدية وتنميتها بعدد من العوامل والمؤثرات البعض منها يتعلق بالبيئة الداخلية للمصرف التي لها تاثير مباشر على السلوك الادخاري لدى الافراد بشكل عام والطلب على الودائع المصرفية بشكل خاص كما يمكن السيطرة عليها وتوجيهها لصالح المصرف ، في حين يتعلق البعض الاخر بعوامل خارجية على مستوى الاقتصاد القومي والتي لايمكن للمصرف الواحد او حتى بمجموعهم المصارف السيطرة عليها و تؤثرفي السلوك لادخاري للافراد ولكن بشكل غير مباشر، وهذه العوامل بمجموع المصارف قسم منها تشترك فيها المصارف الاسلامية والتقليدية اما القسم الاخر فهي خاصة بالمصارف الاسلامية لذا يمكن تقسيم العوامل التي تؤثر على امكانية المصارف الاسلامية الى قسمين رئيسيين ، وكما يلي :

اولا: العوامل المؤثرة في جذب الودائع وتنميتها على مستوى المصرف وتشمل :

1- الخصائص المادية والشخصية للمصرف:

ويقصد بها تواجد المصرف في المناطق ذات الدخول المرتفعة والسمعة الحسنة ، وكذلك الاهتمام بالمظاهر الخارجية والداخلية لمبنى المصرف ، كان يكون واسعاً وكبير الحجم لانه يمكن ان تقدم فيها مختلف الخدمات الشخصية لعملائها بشكل افضل لضمان الراحة وسرعة تقديم الخدمات للعملاء (اللوزي واخرون،1997: 140) ، فضلا عن وجود نظام ألايداع والسحب عند الشباك وكذلك تقديم خدمة الايداع والسحب في غير ايام الدوام الرسمي كايام العطل اوحتى بعد انتهاء مواعيد العمل الرسمية ان امكن او السحب من فروع المصرف المنتشرة مما يحفز الأفراد والمنظمات على التعامل مع هذه المصارف .(www.marwanmant.com)

2- تحسين مستوى ونوعية الخدمات المصرفية:

التي تقدم لجمهور المتعاملين مع المصرف باعتبارهم سادة السوق وفق المفهوم الحديث للتسويق المصرفي ، والاهتمام ايضا بتدريب الكوادر المصرفية وتأهيلها بهدف تقديم افضل الخدمات لجمهور الزبائن .(صاحب واخرون ، 2005: 192).

3- نمو الوعي المصرفي الاسلامي وتطور عادات الجمهور المصرفية:

يقصد بالوعي المصرفي مدى ادراك الجمهور باهيمة التعامل مع النظام المصرفي ومدى استفادتهم من الخدمات المصرفية لاسيما في ناحية تعبئة المدخرات فكلما زاد هذا الوعي ادى ذلك الى زيادة الطلب على الودائع والعكس يؤدي الى الاكتناز مثل حفظ النقود في خزينة البيت اوعند الغير او شراء الذهب والمجوهرات والمعادن الثمينة او العقارات وغيرها(الزبيدي،2000: 144-149) ، وبالتالي اذا تحقق نمو في وعي المصرفي فانه سوف يؤدي الى نمو وتطور عادات الجمهور المصرفية اي ان الافراد والقطاعات الاقتصادية سوف يتعودون على ايداع ارصدتهم النقدية في المصارف واستخدام الشيكات المصرفية في التعاملات الاقتصادية لان العادات المصرفية ترتبط بصورة ايجابية مع انتشار الوعي المصرفي ، اي كلما انتشر الوعي المصرفي لدى الجمهور كلما ادى ذلك الى زيادة العادات المصرفية لدى الجمهور ، وكذلك زيادة عادات الادخار وتنمية الوعي الادخاري لدى الجمهور وعدم حبس المال واكتنازه والبحث عن مشروعات ذات جـدوى اقتـصادية للاستثمار فيها (رمضان ، ١٩٩٤: 34) ، كما حث الاسلام وشريعته السمحاء على الادخار من خلال حث المسلمين على الاعتدال في الإنفاق الاستهلاكي وعدم تبذير الأموال والإسراف فيها ليتمكنوا من استثمارها في أي عمل يعودعليهم وعلى المجتمع بالخير كما جاء في قوله عز وجل: (وَلا تُبَذِّرْ تَبْذِيراً إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُوراً) [الإسراء: 26-27].

4- انتشار الفروع المصرفية

ان زيادة عدد الفروع المصرفية وانتشارها في اكبر عدد ممكن من مناطق البلد يساعد في توفير الخدمات المصرفية الاستثمارية لاكبر عدد ممكن من جمهور المتعاملين في اقرب الاماكن لهـم (السرطاوي، ٢٠٠٦ : 153-154) .، مما يقود ايضا الى انتشار العادة المصرفية وتعبئة المزيد من الادخارات وتقليل ظاهرة الاكتناز ، وكذلك فان انتشار الفروع المصرفية حتى في المناطق الريفية او النائية وعدم تمركزها فقط في مراكز المدن الرئيسة سوف يساعد في تقليل ظاهرة انتشارالازدواجية المالية ، والتي تعني اجراء عمليات مالية كثيرة من خلال القطاع المالي غير المنظم مثل الاقتراض من التجار والمرابين او من الاهل والاقرباء والاصدقاء اواكتناز النقود او الاحتفاظ بها في صوراخرى للثروة (حسن،1988: 70-75) .

5- تقديم مزايا تنافسية للمودعين :

يجب على المصارف الاسلامية تقديم بعض المزايا التي تجعلها في موقع تنافسي مع المصارف التقليدية لاسيما فيما يتعلق بوظيفة تعبئة المدخرات ومن تلك المزايا التي تتناسب مع المبادئ التي بنيت عليه عمل تلك المصارف تيسير أنظمة اليانصيب المجزية لاستقطاب الودائع ، أو استحداث نظم إيداع جديدة مثل ، الميزة التأمينية للودائع وتقديم تشكيلة الخدمات المصرفية الاسمية والنوعية التي يقدمها المصرف فكلما زادت هذه التشكيلة ساعد على اجتذاب العملاء وزيادة درجة رضاهم (ابو حمد، 2005: 192)،او الانفراد بتقديم خدمات التكافلية الاجتماعية

6- متانة المركز المالي للمصرف :

المركز المالي بالنسبة الى اي مشروع يبينه قائمة تسمى بقائمة المركز المالي او (الميزانية) والتي يمكـــن وصفها بانها قائمة الاستثمـــارA Statement of Investment، بمعنى أنها تشتمل على عرض وتحليل لمصادر الأموال (المقترضة ورأس المال وحقوق الملكية)، واستثمار هذه الأموال في مختلف أصول المشروع (أوجه الاستخدام). وبالتالي فهي توفر بيانات كثيرة للدائنين، والمساهمين الحاليين والمحتملين، وإدارة المشروع، والجمهور، فكلما كان المركز المالي للمصرف قويا وسليما كلما كان ذلك دافعا لتعامل الجمهور المتعاملين لاسيما المودعين مع المصرف فيما يتعلق بحجم ونوعية الودائع (المغربي، واخرون ، 2004،ص125)

7- التعامل وفق اسس شرعية :

ويقصد به عدم التعامل بالربا من ناحية الودائع وتوظيف تلك الودائع في تلك الانشطة الاستثمارية التي اباحتها الشريعة الاسلامية والابتعاد عن تلك الانشطة التى حرمتها ، كلما كان المصرف موفقا في ذلك كلما ادى ذلك الى جذب المزيد من المودعين وبالتالي ارتفاع حجم الايداعات في المصرف .

8- سمعة المصرف وشهرته

من المعروف ان السمعة الحسنة للمصرف وشهرته الكبيرة تلعب دورا كبيرا في زيادة ثقة الافراد والمؤسسات به وبالتالي تكوين صورة طبيعية في ذهن الجمهور ، ويجعلهم يفضلون التعامل مع هذا النوع من المصارف على غيرها من المصارف ويزداد التعامل مع هذه المصارف ، اي كلما كانت هذه الصورة طبيعية كلما زادت ثقة الافراد والقطاعات الاقتصادية بتلك المصارف وكلما كان ذلك مدعاة لاجتذابهم وزيادة الودائع (ال علي، 2002م. ص146) ، وتكتسب المصارف هذه الثقة من خلال عدة عناصر اهمها توفير الامان للمودعين والتي تاتي من مدى توافر سيولة نقدية دائمة لمواجهة احتمالات السحب من ودائع العملاء خصوصاً الودائع تحت الطلب دون الحاجة الى تسييل الموجودات الثابة، الى جانب استخدام تلك السيولة النقدية في تلبية احتياجات المـــصرف من المصروفات الاخرى ، (نعمة، و اخرون ،2010).

9- **السياسات الرئيسة للمصرف سواء تعلق ذلك بالمصرف الواحد أم على مستوى الجهاز المصرفي ككل** ولعل ابرزهذه السياسات الاتي :

ا- مصدر الودائع :

فاذا كان مصدر الودائع هو الودائع التي جرى تحويلها من المصارف الاخرى لاي سبب كان ، فان هذا يعني زيادة رصيد المصرف الواحد على حساب المصارف الاخرى وبالتالي فان هذا لايعني زيادة الودائع الجديدة ولايدل على نجاح المصرف في زيادة الرغبة الادخارية لدى افراد المجتمع وبالتالي لايشير الى نجاح المصرف في تعبئة مدخرات جديدة ، بل هي مجرد عملية اعادة توزيع للودائع بين المصارف المكونة للجهاز المصرفي

ب- التقلبات الموسمية :

حيث تتعرض ودائع المصرف الواحد لتقلبات موسمية، خاصةً المصارف التي تتركز فروعها في مناطق تعتمد اقتصادياتها على قطاع واحد، أو مجالات محدودة غير متنوعة كالمناطق الزراعية ذات الموسم الواحد.

ج- حجم السكان ونموه ومستوى دخلهم :

ترتبط ودائع المصرف الواحد في الجهاز المصرفي بعدد سكان المنطقة التي يمارس نشاطه فيها ومستوى دخلهم، وتتفاوت البلاد في درجة نموها، فتتدهور مناطق وتزدهر أخرى على مر الزمن، والودائع بشكل ملحوظ تتبع هجرة السكان وانتقالهم فهي تتجه حيث يتجه السكان، وحيث تتواجد منشآت الأعمال الجديدة،(آل علي، 2002، ص146)

د- طبيعة العملاء حيث أن لكل قطاع من قطاعات العملاء احتياجاته ومن ثم فإن سعي إدارة المصرف نحو تلبية احتياجات كل قطاع من شأنه المساهمة في زيادة حجم ونوعية الودائع

ح – نسبة الاحتياطي والسيولة حيث أن ارتفاع هذه النسبة والتي يلزم البنك المركزي المصارف بإيداعها لديه، من شأنه أن يؤدي إلى تقليل حجم الودائع الجديدة في المصرف .

ثانياُ : العوامل المؤثرة في جذب الودائع على مستوى القومي

من الممكن القول ان العوامل المؤثرة في جذب الودائع على مستوى القومي تتمثل في عاملين رئيسيين هما :

ا- السياسة الانفاقية للحكومة

ويقصد بها اتباع الدولة لسياسة انفاقية توسعية المتمثلة في زيادة الانفاق الحكومي التى تؤدي الى زيادة حجم الودائع ، وخلق حالة من الرواج الاقتصادي في الاسواق (الصيرفي،2006، ص) ،اذ انه نظراُ لخلق دخول جديدة لم تكن قائمة اصلا واسهام هذه الدخول في انتقال اصحابها الى شرائح دخل اعلى تتصف بميل مرتفع للادخار، من هنا تتجه فوائض هذه الدخول الى الايداع في المصارف ويزداد حجم مكونات عرض النقود من الودائع أو النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي ، ومن أبرز أمثلة ذلك زيادة الإنفاق الحكومي على بند الرواتب و الاجور(سلطان ، 2005 ، ص241)

ولكن قد لايزداد حجم الودائع لكل المصارف على حد سواء اذ ان ذلك متعلق بزيادة الفعاليات الاقتصادية موقعيا اي مدى وجود نشاطات حكومية في المنطقة ، إذ تشهد مناطق إنشاء المشاريع العامة نمواً ملحوظاً في الودائع مقارنة بالمناطق الأخرى، كما تزداد الودائع في المناطق التي توجد فيها الدوائر الحكومية وأجهزتها بالقياس مع غيرها من المناطق التي تقل أو تخلو منها(آل علي، 2002، ص146)

ب- الاستقرار السياسي تؤثر بدرجة كبيرة على حجم الودائع ونموها لان المصارف تعد من المؤسسات الاقتصادية الحساسة جدا للظروف السياسية وتتاثر بدرجة كبيرة بمدى وجود الاستقرار السياسي في البلد ، حيث يعد من العوامل الضرورية لاستمرار عمل المصارف ونجاحها لانه من شانه زيادة ثقة الجمهور وبالتالي زيادة اقبالهم على التعامل معها لاسيما من قبل جمهور المودعين ، لذلك هناك اقبال كبير من قبل المودعين من كافة انحاء العالم على التعامل مع مصارف دول أوربا مثل المصارف السويسرية والانكليزية بسبب الاستقرار السياسي الذين يتمتعون به (ابو حمد ، 2005، 192ص)

المبحث الثاني

امكانية مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية في جذب وتنمية الودائع للمدة (2006-2016)

اولاً :- نبذة عن تاسيس المصرف

تم تأسيس مصرف كوردستان كشركة مساهمة مختلطة باسم مصرف كوردستان للاستثمارات الاقتصادية والتنمية بموجب شهادة التاسيس المرقمة (21693) المؤرخة في 2005/3/13 الصادرة عن دائرة تسجيل الشركات استنادا الى قانون الشركات المرقم 21 لسنة 1997 (المعدل) وقانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 لممارسة اعمال الصيرفة الشاملة وفق احكام الشريعة الاسلامية ، وبرأس مال مصرح به والمدفوع فعلا قدره (50) خمسون مليار دينار عراقي عند التأسيس ، وتم تعديل اسمه استنادا الى كتاب دائرة مسجل الشركات الصادر في 2005/10/11 وكتاب البنك المركزي العراقي المرقم 7857/3/9 في 2005/5/29 وحصل بموجبه على اجازة ممارسة الصيرفة من البنك المركزي المرقمة (857) ، وبدأ المصرف بممارسة نشاطه الفعلي ومزاولة نشاطه المصرفي والتمويلي عن طريق ادارته العامة و مركزه الرئيس في محافظة اربيل بتاريخ 2005/9/16 ثم اعقب ذلك بافتتاح فرعه الثاني في بغداد (التقرير الينوي لمصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية لسنة 2005 ، ص) ، وله خمسة فروع و(12) مكتبا تركزت معظمهم في محافظتي اربيل والسليمانية ، ويبلغ رأس ماله المدفوع في الوقت الراهن (400) مليار دينار التاسيس (التقرير السنوي لمصرف دينارعراقي بنسبة تطور قدرها (700%) عن سنة كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية لسنة 2014 ،.ص14)

ثانياً:-المعايير المستخدمة لبيان قدرة المصرف على جذب الودائع

اعتمدت الدراسة مجموعة من المعايير والمؤشرات المالية بهدف الوقوف على واقع نشاط وظيفة قبول الودائع النقدية في مصرف كوردستان محل البحث وماحققته من نتائج في مجال تعبئة الودائع النقدية من هذه المعايير والمؤشرات الاتية :- (عبادة ، 2008 ،342ص)و(سويلم، 1998،ص600)

المعيار الاول: على مستوى مصادر الموارد المالية الاجمالية في مصرف كوردستان محل البحث وقد استخدم لقياسه:

1- مؤشر تطور حجم الودائع النقدية الاجمالية ومعدلات نموها السنويو نسبتها الى الموارد الاجمالية لمصرف كودستان.

يعكس هذا المؤشر مدى قدرة المصرف على ارضاء الجمهور، وبالتالي تنمية الموارد المالية من خلال تنمية ودائع العملاء هي اساس نشاط المصرف ومصدر ربحيته فزيادة الودائع تعني رضا الجمهور بقدر هذه الزيادة ،كما ان جذب الودائع (المدخرات) والمودعين (المدخرين) الجدد وتنميتها تعتبر من اهم معايير الحكم على كفاءة اداء المصارف الاسلامية وغير الاسلامية اي الربوية .

يعمل مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية ابرزها تحريم الربا اي عدم التعامل مع سعر الفائدة اخذا وعطاءا ، ويسعى المصرف لجذب وتنمية الودائع ومنافسة المصارف التقليدية (الربوية) في هذا المجال، من أجل تمويل أكبر قدر ممكن من الاستثمارات التي تتفق مع الأحكام الشرعية، فضلا عن اثبات ذاته في بيئة اقتصادية رأسمالية وذلك بالاستناد إلى التقارير السنوية للمصرف محل البحث التي تمثل عينة ومحددات البحث وذلك للمدة 2006- 2016.

من خلال الجدول (1) يتضح لنا مايلي :

1- أن إجمالي الودائع بلغ في بداية المدة عام2006 كان **(46124104784)** دينار ووصل في نهاية المدة عام 2016 إلى نحو **(271982398000)** دينار بمعدل نموسنوي بين بداية المدة ونهايتها نحو (6،489%) وهي نسبة كبيرة بشكل عام تدل

على أن المصرف محل الدراسة استطاع أن يجذب الكثير من الودائع وهذا يعكس مدى نجاح هذا المصرف في تأدية الشق الأول من وظيفة الوساطة المالية ، الا وهي وظيفة تعبئة المدخرات .

2- وكذلك يلحظ أن إجمالي حجم الودائع المصرفية باختلاف أنواعها سواء كانت ودائع تحت الطلب أو لأجل أوحتى ودائع توفير، وسواء كانت محلية أو أجنبية في ارتفاع مستمر منذ بدية مدة البحث عام 2006ولغاية عام 2012 فقد ارتفع حجم الودائع من (**46124104784**) دينار الى (**304997651964**) دينار و بنسبة تغيرخلال سبع سنوات (3،561%) وهي نسبة كبيرة تدل على تطورحجم الودائع وزيادة قدرة المصرف على جذب الودائع على الرغم من ان نسبة النمو السنوي لهذه المدة كانت قليلة اذ لم تتجاوز (31%)* وكذلك رغم التقلبات الحاصلة في نسبة التغير السنوي حيث يلحظ انخفاض نسبة التغير التي كانت بالزيادة في بعض السنوات ثم ارتفاعها في بعض سنوات اخرى، وهذه التطورات في حجم الودائع المصرفية لم تأتِ من العبث بل جاءت نتيجة الاستقرار النسبي للمستوى العام للأسعار إضافةً إلى تحسن النشاط الاقتصادي وفتح المجال أمام الاستثمارات العقارية لاسيما في مجال الاسكان و كذلك الاستثمارات الصناعية والتجارية والسياحية وحتى التكنولوجية ، وكذلك ارتفاع متوسط دخل الفرد والزيادة النسبية في الوعي المصرفي بشكل عام ،ورغبة الجمهور في التعامل مع المصارف التي لاتتعامل بالربا كالمصرف محل البحث و تطورنوعية الخدمات المصرفية التي يقدمها المصرف للعملاء

3- ويبدو من بيانات الجدول ان عام 2008 حقق فيه المصرف اعلى نسبة تغيرسنوي في اجمالي مبلغ الودائع على مستوى المدة ككل ، حيث بلغت (174%) خلال مدة البحث وفي الوقت نفسه يلحظ ان اجمالي مبلغ الودائع قد حقق اعلى نسبة مساهمة من اجمالي المطلوبات وحقوق المكلية حيث بلغت (7،59%) بسبب الانتعاش الذي شهده اقتصاد الاقليم وزيادة الاستثمارات المحلية وتهافت الاستثمارات الاجنبية لاسيما الاقليمية الى كوردستان وزيادة حجم التجارة الخارجية والداخلية وارتفاع متوسط دخل الفرد .

4- وهناك سنة ذات دلالة خاصة وهو العام 2014 وهوالذي شهد عدم الاستقرار السياسي والعسكري لاقليم كوردستان بسبب ظهور احتلال مايعرف بداعش لمحافظات نينوى وصلاح الدين والانباروماحولته احتلال محافظة اربيل وبالتالي زعزعة الاستقرار الامني في العراق بشكل عام واقليم كوردستان بشكل خاص بالاضافة الى ظهورالازمة المالية التي برزت بسبب تباين وجهات النظر بين الحكومة المركزية وحكومة الاقليم حول المسائل النفطة وحصة الاقليم من الموازنة الفدرالية التي كانت ولايزال لها الاثر البالغ على الوضع الاقتصادي في الاقليم بشكل عام ، لذا يبدو جليا تاثير تلك الازمات في تقليص اجمالي مبلغ الودائع من (**304997651964**)دينارعام 2012 الى و(**192574040735**)دينار غام 2013 اي بنسبة تغيير السنوي (8،36%) ويبدو ان تاثيرالازمة المالية بات مستمراًعلى انخفاض حجم الودائع وبنسبة تغير سنوي (3،6%)و (0،6%) على التوالي

5- اما بالنسبة الى نسبة مساهمة حجم الودائع من اجمالي المطلوبات وحقوق الملكية ، يلحظ انها كانت مساهمة ضعيفة في العموم حيث وصلت في احسن الاحوال الى (7،59%) في عام 2008 ، وكذلك اتخذت عموما اتجاهاً تنازلياً وباهمية نسبية قليلة منذ عام 2010 ولغاية نهاية مدة البحث حيث انخفضت اهميتها النسبية من(48%) الى (0،18%) نتيجة انخفاض حجم الودائع بسبب استمرار الازمة المالية ، ومن المهم الاشارة هنا انه على الرغم من تحقيق المصرف لارباح اقتصادية الا انه لم يؤثر في زيادة حجم الودائع وبالتالي زيادة اهميتها النسبية من اجمالي المطلوبات وحقوق الملكية ، كما انه يدل على ان المصرف محل البحث لم يعتمد بالدرجة الرئيسة على اموال الودائع لتحقيق تلك الارباح بل على راس مال المصرف والاحتيطي والارباح غير الموزعة لسنوات سابقة .

جدول (1) النمو السنويللودائع واهميتها الى المطلوبات وحقوق الملكية لـ (KIB) للمدة (2006-2016)
(المبلغ بالدينار)

السنة	اجمالي الودائع	نسبة التغير السنوي %	المطلوبات وحقوق الملكية	الاهمية النسبية %
2006	**46124104784**	-	123701866376	37،3
2007	**54712318637**	18،6	128446486740	42،6
2008	**150426086133**	174،9	252165647658	59،7
2009	**170527569370**	13،3	354987851222	48،0
2010	**236568762231**	38،7	490465142389	48،2
2011	**262885466569**	11،1	600602245219	37،3
2012	**304997651964**	16،0	1031799476040	29،6
2013	**192574040735**	(36،8)	1077019848758	17،9
2014	**291508840869**	51،3	1061321503545	27،5
2015	**289627681854**	(6،3)	1022533002343	28،3
2016	**271982398000**	(6،0)	1514591733000	18،0

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاستناد الى التقارير السنوية لمصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية للمدة 2006 - 2016 .

***نسبة النمو السنوي للمدة (2006-2012) بلغت 31%**

تم استخراج نسبة النمو السنوي وفق المعادلة التالية:

$$\text{نسبة التغير السنوي البسيط} = \left[\frac{\text{اجمالي مبلغ الودائع في سنة المقارنة}}{\text{اجمالي مبلغ الودائع في سنة الاساس}}\right]^{1/\text{ن}} - 1 \times 100$$

2- مؤشر قدرة المصرف على تحقيق الارباح

رغم تاثير الازمة الاقتصادية على حجم ودائع المصرف ، فضلا عن ماواجهه المصرف من تحديات على مختلف الاصعدة الاقتصادية والماليةوالامنية والسياسية ، الا ان هذه التحديات تم قبولها بعزم من قبل ادارة المصرف ، فكانت النتيجة تخطي الصعاب وتحقيق انجازات هامة تمثلت تحقيق صافي ربح نهائي بمبلغ (45) مليار دولار في العام 2015 ويزيد بنسبة (12%) عما هو متحقق في العام 2014 (التقرير السنوي لمصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية ،2015 ، ص3) .

ويلحظ من الجدول (2) ان صافي الربح مقسوما على موجودات المصرف في تزايد مستمر ، وكذلك الحال بالنسبة الى لصافي الربح مقسوما على راس المال الذي حافظ على نسبة جيدة للاعوام 2013و2014و2015 وهذا يدل على ان المصرف متمتع بقدرة جيدة على تحقيق الارباح.

ولكن من المهم الاشارة هنا ان المصادر التي تعتمد عليها المصرف محل البحث لتحقيق تلك الارباح تتمثل بدرجة رئيسة في راس ماله اي من تشغيله لراس مال المصرف وكذلك من الحوالات والمتاجرة بالعملة اكثر من تشغيله لاموال الودائع ، لذلك يلحظ ان المصرف يتمتع بسيولة كبيرة كما هو مشار اليه في فقرة السيولة وفي نفس الوقت حققت ارباح عالية

، ولكن مع ذلك فان هذ لايعني بان اصحاب الودائع الاستثمارية (ودائع التوفير و الودائع الاجلة) محرومون من ارباح المصرف ، لان المصرف بادر في االسنوات الاخيرة لاسيما مع بدأ الازمة المالية بداية عام 2014 بتوزيع الارباح على العملاء المودعين دون مشاركة تذكر لاموال الودائع في تحقيق تلك الارباح ، والغرض من ذلك تجنب حالات السحب المفاجيء لاموال المودعين واحتفاظ المصرف بالسيولة لاطول مدة ممكنة (مقابلة مع السيد الدكتور خالد ياسين القيسي ، مدير قسم الدراسات في مصرف كوردستان للاستثمار والتنمية 2017/8/17)

جدول (2) المؤشرات المالية لـ (KIB) للسنوات 2013و 2014 و2015

المؤشرات	2013	2014	2015
معدل العائد على الاستثمار = صافي الربح / مجموع الموجودات	%4	%4،18	%5
معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الربح / راس المال	%14،3	%11،1	%12
نسبة النقدية = النقود /المطلوبات المتداولة	%130	%142،4	%166
نسبة المصروفات الى الايرادات = مجموع المصروفات / مجموع الايرادات	%37،25	%44،55	%25
نسبة مصروفات العمليات المصرفية الى ايراداتها = مصروفات العمليات المصرفية /ايرادات العمليات المصرفية	%16،4	%22،1	%9
نسبة النفقات الادارية الى مجموع الايرادات= النفقات الادارية / مجموع الايرادات	%17،6	%18،1	%33

المصدر : Kurdistan International Bank For Investment &Development Financial Statements for the financial year، December، 2015، p16

3- مؤشر السيولة المصرفية

ان نسبة النقدية للمصرف ، والتي تحتسب عادة بقسمة النقود والاوراق المالية على المطلوبات المتداولة ، والتي تمثل سيولة المصرف في ارتفاع مستمر، ويجب ملاحظة ان ارتفاع السيولة المصرفية بقدر ماهي تؤشرالى قدرة المصرف على تسديد التزاماته فان تجاوزها الحدود المناسبة معناه فشل المصرف في ادارة سيولته المصرفية باستغلالها في انشطة اقتصادية واعدة ، الا انه بعد ملاحظة قدرة المصرف على تحقيق الارباح في النقطة (1) بدا واضحا ان قدرة المصرف على تحقيق الارباح لم تتاثر بارتفاع السيولة المصرفية ، مما يدل على ان المصرف استطاع ادارة العمل المصرفي بشكل جيد عن طريق الموازنة بين السيولة وتحقيق الربحية .ان ارتفاع السيولة المصرفية لعام 2015 عنه في العامين 2013و 2014 يشير الى تحوط المصرف من جراء الازمة الاقتصادية التي يعانيها الاقليم .

4- مؤشر معدل مصروفات المصرف

وتحتسب قيمة هذا المؤشر كما هو موضح في الجدول (2) من خلال قسم مجموع المصروفات على مجموع الايرادات ،ويلحظ من الجدول ان المصرف استطاع تقليص نسبة مجموع المصروفات الى مجموع الايردات بعد ان بلغت في العامين 2013 ، 2014 (25،37)، و(55،44%)، وعلى التوالى الى (25%) في العام2015 .

وكذلك الحال في نسبة مصروفات العمليات المصرفية الى ايرادات العمليات المصرفية التي ارتفعت في العامين 2013 و 2014 الى (6،17%) ، و(1،22%) وعلى التوالي ، الا ان ادارة المصرف استطاعت تخفيضها الى (9%) في العام 2015 . ان جميع نتائج المؤشر (معدل مصروفات المصرف) تشير الى الاسلوب الذي استطاع من خلاله المصرف ان يحقق التوازن بين السيولة والربحية عن طريق ادارة كفوءة للسيولة ركزت على تخفيض معدل مصروفات المصرف . الا انه يبدو انه رغم المؤشرات الباهرة ، الا ان المصرف لم يستطع ان يحد من تزايد النفقات الادارية التي ارتفعت نسبتها في عام 2015

لتصل الى (33%) مقارنة بالعامين 2013و 2014 التي كانت فيها النسبة لم تتجاوز (6،17%)و(1،18%) على التوالي ويعود السب في ذلك الى جملة من الاسباب اهمها

– عدم وجود الرغبة لدى القائمين بادارة المصرف في تقليص بنود اجور ورواتب الموظفين لاسيما اصحاب الشهادات العالية والكفاءات والخبرات الكبيرة في مجال العمل المصرفي التى يستخدمها المصرف .

عدم القدرة على تقليص بعض النفقات الادارية للمصرف حتى وان رغبت في ذلك مثل تخفيض قيمة استئجار الموجودات الثابتة .(مقابل شخصية مع مدير فرع مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية في محافظة اربيل، السيد جليل دلو ، 2018/2/4)

المعيار الثاني:– تحليل انواع الودائع في مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية

هناك أنواع متعددة من الودائع لدى المصارف الإسلامية، ولكن ضمن هذه الدراسة سيتم تناول أنواع الودائع المصرفية المطبقة والمتواجدة داخل التقارير السنوية لمصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية للمدة 2006– 2016، والتي تمثل عينة الدراسة.وتشمل ثلاث انواع رئيسة :

1– انواع الودئع حسب اجالها

2– انواع الودائع حسب المصدر او الملكية

3– انواع الودائع حسب نوع العملة

وفيما يلي تحليل لكل نوع من تلك الانواع :

ا– انواع حسابات الودئع حسب اجالها

يقوم المصرف كوردستان الدولي محل البحث بقبول نوعين رئيسين من الودائع حسب اجالها كما تشير اليهـــا التقـــارير السنوية للمصرف و هما :

1– حسابات الودائع الجارية

2– حسابات الودائع الاستثمارية وتشمل :

(ودائع التوفير والودائع الثابتة وودائع باخذار)

وقبل البدء بتناول تحليل البيانات لانواع حسابات الودائع المصرفية لدى المصرف محل البحث لابد من الاشـــارة الـــى الاحكام الشرعية والضوابط والشروط الخاصة بكل نوع من انواع الودائع ضمن السياسات التي وضعها المصرف محل البحث فيما يتعلق بوظيفة جذب الودائع وتعبئتها كاحدى اهم الموارد الخارجية الهامة التي تعتمد عليها المصـــرف لـــدعم نشـــاطاته المصرفية .

اولاً:– حسابات الودائع الجارية

يكيف مصرف كوردستان الدولي محل البحث كغيره من المصارف الاسلامية الحساب الجاري من الناحية الشرعية على انه حساب امانة مستحق السداد في اي وقت يطلبه العميل اي ان العميل (المودع) صاحب الحساب أو وكيله يمكنهم السحب أوالايداع في هذا الحساب في أي وقت أرادو ،كما يحق للمصرف استخدام الاموال المودعة في هذا الحساب دون اخذ اذن من العميل ودمج ارصدتها او توحيدها باي عملة وفي اي فرع من فروع المصرف لمقابلة الالتزامات على العميل. وكذلك يجوز لمصرف كوردستان ان ياخذ اجرا بشكل مبلغ مقطوع او بنسبة محددة على العمليات مقابل الخدمات التي يقدمها لاصحاب حساب الودائع الجارية كاصدار دفاتر الشيكات وتسليمها للعميل واصدار شيكات مصدقة اومسحوبة على المراسل او

ايقاف الشيكات الشخصية والمصرفية والمصدقة والمسحوبة على المراسل او تحصيل شيكات العملاء المسحوبة على المصارف المحلية او الخارجية (القيسي ،2016: 132)

ثانياً:- حسابات الودائع الاستثمارية

وتصنف حسابات ودائع الاستثمار المشترك من ناحية الشروط الخاصة لكل منها على نوعين رئيسين وهما :

1- حساب ودائع التوفير

2- حسابات ودائع لاجل : تتواجد هذه الحسابات في المصرف بنوعين رئيسيين هما :

ا- ودائع ثابتة

ب- ودائع باخطار

وفيما يلي الاحكام الشرعية والضوابط الخاصة بالحسابات الاستثمارية الموجودة فعلا في التقارير السنوية للمصرف محل البحث :-

1- حساب ودائع التوفير

يعتبر حساب ودائع التوفير في مصرف كوردستان الدولي محل البحث حساباً استثمارياً يتيح لعملاء المصرف مشاركته في ارباح بعض عملياته، حيث يقوم العميل الذي هو رب العمل بتسليم المال للمصرف باعتباره المضارب ليقوم الاخير باستثمار هذا المال ثم يتقاسم الطرفان الربح وفق ما تم الاتفاق عليه ، في حين تقع الخسارة على عاتق العميل (رب المال) مالم تكن الخسارة قد وقعت بسبب تعد او التقصير او التفريط من قبل المضارب (المصرف) ، ويتاح للعملاء امكانية التصرف بحساباتهم بالسحب والايداع متى شاءوا دون التقيد بمدة زمنية ،كما وتم تكييف هذا الحساب من الناحية الشرعية بانها عقد مضاربة مطلقة وتعد جميع الاموال المودعة في هذا الحساب بمثابة راس مال المضاربة .

ومن اهم الضوابط العامة على حساب التوفيرفي مصرف كوردستان محل البحث مايلي:

- ان المصرف يلتزم باحتساب الارباح على المضاربة دوريا حسب الاتفاق مع العميل ويحسب اثر ذلك على الارباح المستحقة للفترة السابقة ، ويتم تحديدحصة كل من الطرفين من الربح ان تحقق بنسبة مشاعة وليست بمبلغ مقطوع او بنسبة منسوبة الى راس مال المضاربة .

- يجوز ان يتفق المصرف والعميل عىى ان يكون استحقاق الربح على ادنى رصيد وصل اليه الحساب او متوسط الحساب لمدة المضاربة.

- قد يتفق المصرف و العميل على تحديد سقف لربح العميل منسوبا لراس مال المضاربة.

- ممكن ان يتفق المصرف مع العميل على الا يقل او يزيد رصيد الحساب الذي يستحق عليه الربح عن حد معين، وبعكسه لايستحق العميل عليه ربحا.

- يجوز ان يتفق المصرف و العميل على مدة مضاربة قابلة للتجديد تلقائيا مالم يكن هناك تبليغ من احد الطرفين بفسخ عقد المضاربة .

- كما اجاز المصرف لنفسه تقديم هدايا عينية او معنوية لعملاء حسابات التوفير. (القيسي،2016: 132)

- يجب ان لايقل مبلغ المودع بالعملة الاجنبية عن 300$ او 300 الف دينار بالعملة المحلية ، اما بالنسبة الى السحب فله الحق في سحب مالايزيد عن 30الف دولار اسبوعياً او مايقدر ب50 مليون دينار (قسم التوفير بمصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية)

ب- حسابات ودائع لاجل

هي من الودائع الاستثمارية مقيدة اوغير مقيدة ، حيث يستثمر مصرف كوردستان مبالغها في نشاطاته المختلفة مقابل دفع جزءا من عائد الاستثمار الى اصحاب هذه الودائع ، وبما ان المصرف يعمل وفق الشريعة الاسلامية فانه لايقوم بدفع فوائد او مبالغ مقطوعة او نسبة الى مبلغ الوديعة جراء استثمار الوديعة .

وتاخذ ودائع لاجل اربعة انواع رئيسة وهي :-

1- حساب الودائع ثابتة :

وهي الودائع التي يتسلمها المصرف لمدة ثابتة تحدد مقدما في عقد الوديعة المتفق عليه بين مصرف كوردستان والعميل ولا يجوز سحبها اثناء فترة الوديعة الابعد انتهاء فترة الوديعة المتفق عليها او بموجب الاستثناءات المحددة في العقد :

2- حساب ودائع باخطار:

وهي الودائع التي يتسلمها المصرف لمدة ثابتة على ان يحق لاصحابها السحب من مبالغها بعد تقديم اخطار او ابلاغ المصرف بالرغبة في السحب يقدم ضمن فترة زمنية يتم تحديدها في العقد ويتم السحب بانتهاء هذه الفترة .

الضوابط والشروط الخاصة بمدة و مبلغ وديعة لاجل:

يتم تحديد مدة الوديعة لاجل ومبلغها بموجب عقد يبرم بين المصرف والعميل ولكن بضوابط وشروط خاصة بكل من مدة الوديعة وكذلك مبلغها .

بالنسبة الى مدة الوديعة فانه يراعى في ذلك مايلي :

- تعليمات البنك المركزي العراقي
- رغبة العميل
- طبيعة الموضوع او مجال الاستثمار ، اذا كانت الوديعة استثمارية مقيدة .
- عموما يجب الا تقل مدة الوديعة لاجل عن شهر واحد وان لاتزيد عن عشر سنوات، باستثناء حالة الودائع المتكررة حيث يجب الا تقل مدة الوديعة عن 12 شهراً وتزداد هذه المدة بمضاعفة حجم الوديعة
- يجوزتمديد مدة الوديعة عن طريق تجديدها باتفاق الطرفين اعتبارا من تاريخ انتهاء مدة الوديعة.

اما بالنسبة الى مبلغ الوديعة لأجل يجب الأ يقل مبلغ الوديعة لاجل عن (5) ملايين دينار عراقي او مايعادله بالعملات الاجنبية مع مراعات تعليمات البنك المركزي العراقي (القيسي ، 2016 ،ص311)

ولتحليل الواقع المالي لانواع الودائع النقدية حسب اجالها تم الاعتماد على الجدول (3) والمبين أدناه والمتعلق ببيان حجم الودائع ونسبة تغيرها السنوي وكذلك نسبة النموالسنوي لانواع الودائع حسب اجالها كما وردت في التقارير السنوية للمصرف خلال مدة البحث ومن الجدول يلحظ مايلي:

1- بالنسبة الى حسابات الودائع الجارية

- شهدتحسابات الودائع الجارية تطوراً ملحوظاً في نهاية مدة البحث مقارنة ببدايتها حيث ارتفع حجم مبالغ الودائع الجارية من**(45153805338)** دينارعام 2006 الى **(193549580000)** دينار عام 2016 اي بنسبة تغير السنوي **(328،6%)** وهي نسبة كبيرة تدل على تطور حجم هذا النوع من الودائع خلال مدة البحث ، ويعود السبب في ذلك الى زيادة عدد فروع ومكاتب مصرف كوردستان محل البحث مقارنة باول المدة فبعد ان كان المصرف يعمل بفرع واحد ومكتب واحد في بداية

تاسيس المصرف اواخر عام 2005 اصبح يمتلك (16) فرعاً منتشراً في مختلف انحاء العراق بما فيها الادارة العامة للمصرف الموجودة في محافظة اربيل ، والاهم من ذلك فان زيادة حجم الحسابات الجارية يعود الى كبر حجم وزيادة حسابات الشركات الكبيرة التي لا تزال تتعامل مع المصرف ولم تتاثر كثيراً بالازمة المالية الخانقة التي يمربها الاقليم مثل الشركات النفطية وشركات اتصالات الهاتف المحمول مثل شركة (اساسيل) حيث لحد الان لديها رصيد نقدي بمليارات الدنانير. (مقابلة شخصية مع السيد جليل دلو مدير فرع مصرف كوردستان في محافظة اربيل 2018/2/4).

– على الرغم من التطور الحاصل في نسبة التغير السنوي للودائع الجارية في اخر مدة البحث مقارنة باول المدة ، الا انه يلحظ في الوقت نفسه صغر نسبة النمو السنوي حيث بلغت فقط **(14%)**، مما يعني ان نسبة النمو في حجم الودائع الجارية بين سنوات الدراسة كانت ضئيلة .

– كذلك شهدت حجم الودائع الجارية تقلبات واضحة في نسبة التغير بين سنة واخرى اي ليس هناك اتجاه واحد نحو الارتفاع او الانخفاض ، فمن ناحية يلحظ ان اتجاه نسبة التغيرمنذ باية مدة البحث في عام 2006 ولغاية عام 2012 كانت نحو الارتفاع مرة ونحو الانخفاض مرة اخرى ولكن بالزيادة ، في حين شهد عام 2013 نسبة سالبة في التغير السنوي حيث بلغت (**7،54**–%)، الا انها عادت وارتفعت مرة اخرى في عام 2014 بنسبة (**6،1988**%) وهي نسبة زيادة لم تسبق لهذا النوع من الودائع ان شهدتها خلال السنوات السابقة على الرغم من استمرار الازمة المالية ، ولكن يبدو ان تاثيرالازمة بات جليا بالفعل خلال العامين الاخيرين من مدة البحث حيث انخفضت نسبة الزيادة في التغيرالسنوي الى (**1،3**٪) عام 2015 من جهة وحصلت نسبة تغيرالسنوي بالسالب بلغت (9،7–) عام 2016

– شكلت ودائع العملاء الجارية عموما النسبة الاكبر من اجمالي الودائع خلال مدة البحث حيث بلغت (**70%**) . ولكن على الرغم من ذلك يلحظ انه بعد ان كانت الودائع الجارية تشكل اهمية نسبية كبيرة جدا خلال عامي 2006و2007 حيث كانت قد بلغت (**9،97%**) و(**9،92%**) ،الا انها انخفضت بشكل كبير جدا خلال عامي 2008و 2009 الى (**1،53%**) و (**9،55%**) على التوالي،ويمكن ان يعزى السبب في ذلك الى ارتفاع حجم ودائع التوفير خلال المدة نفسها ، وكذلك الحال بالنسبة الى عام 2013 حيث وصلت الاهمية النسبية للودائع الجارية الى ادنى مستوى لها خلال مدة البحث حيث بلغت (7،50%) وبسبب انخفاض حجم الودائع الجارية ارتفعت الاهمية النسبية لودائع التوفير الى (8،42%).

2– اما فيما يتعلق بودائع التوفير يلحظ مايلي :

– شهد حجم ودائع التوفير ارتفاعاً كبيراً جداً في نهاية مدة البحث مقارنة ببدايتها حيث ارتفع من (**970299446**) عام 2006 الى (**193549580000**) عام 2016 وبنسبة تغير السنوي (**4،7705%**) وهي مقابل عشرات اضعاف الزيادة التي حصلت في الودائع الجارية خلال المدة نفسها . وكذلك فقد حقق المصرف محل البحث اكبر نسبة نموسنوي له خلال مدة البحث مقارنة ببقية الانواع الاخرى من الودائع حيث بلغت (**0،48%**)، ويمكن ان يعزى السبب الى تزايد عدد فروعه ومكاتبه وزيادة عدد عملائه نتيجة ارتفاع حجم الثقة بالمصرف .

– بدا حجم ودائع التوفير بالارتفاع منذ بداية مدة البحث حيث ارتفع من(**970299446**) دينار عام 2006 الى (**69740543095**) دينار عام 2008 اي بنسبة تغير سنوي قدرها (**3،1686%**) مقارنة بالعام الذي سبقه ، وهو تطوركبير جداً، ويعود السبب في ذلك الى تحسن الاوضاع المالية والسياسية والامنية وزيادة مدخولات الافراد وكذلك زيادة ثقتهم باالمصارف لاسيما المصارف الاسلامية حيث وجدو فيها ملاذا امنا وفرصاً مضمونة لتشغيل اموالهم على الرغم من حداثة تجربة هذا النوع من المصارف لاسيما في اقليم كوردستان

– اتخذ حجم ودائع التوفير اتجاها تنازليا بشكل عام بعد عام 2007 وان حدثت زيادة قليلة في نسبة التغير السنوي خلال عام 2012 بنسبة (8،13 %) ، الا انه عاد وانخفض حجم الودائع من جديد في عام 2013 ويعود السبب في ذلك الى جملة من الاسباب اهمها التدهور الذي حصل في الوضع المالي في العراق بشكل عام واقليم كوردستان بشكل خاص و بالتالي انخفاض ثقة المودعين بالوضع الاقتصادي العام ورغبتهم الاحتفاظ باموالهم لديهم او تشغيلها بانفسهم بدلا من ايداعها لدى المصارف .

– تاتي ودائع التوفير بالمرتبة الثانية من حيث اهميتها النسبية الى اجمالي الودائع حيث بلغت في المعدل على مستوى مدة البحث ككل(**8،27%**) وهي نسبة قليلة مقارنة بحسابات الودائع الجارية ولكنها اكبر من الودائع الثابتة وباندار ، وبما ان ودائع التوفير كالودائع الجارية ليست لها مدة ثابتة فان كلاهما تشكلان (97%) اي ان الودائع قصرة الاجل تحتل اهمية نسبية كبيرة مقارنة بالودائع الثابة وباندار .

– بدات ودائع التوفير باهمية نسبية قليلة جداً في بداية المدة حيث بلغت (1،2%) عام 2006 ووصلت في نهاية مدة البحث الى (**8،27%**) وهذا تطور لا باس به لكنه ليس كافيا للاقرار بان المصرف استطاع وبكفاءة جذب هذا النوع من الودائع الاستثمارية لانه باستثناء ثلاث سنوات من البحث التي ارتفعت فيها الاهمية النسبية لودائع التوفير ، فان الاهمية النسبية لها كانت قليلة في اغلب سنوات مدة البحث حيث لم تتجاوز(4،29%)

3– اما بالنسبة الى ودائع الثابتة وباندار يلحظ مايلي :

– على خلاف النوعين السابقين ذكرهما اعلاه فان الودائع الثابتة وباندار بدات منذ عام 2008 ، ولكن حاله حال الودائع الجارية والتوفير فان حجم الودائع الثابتة وباندار شهدتايضاً تطورا كبيراً في نهاية مدة البحث مقارنة بعام 2008 حيث ارتفع من (**784500000**) دينار الى (850000،696،2) دينارعام 2016 اي بمتوسط تغيرسنوي بلغ (**7،243** %)

– اتخذ حجم الودائع الثابتة وباندار اتجاهين رئيسيين اولهما نحو الارتفاع حيث ارتفع من (**202420000**) دينارعام 2009 الى (**12497812712**) دينار عام 2013 وبنسبة تغير سنوي كبيرة جداً بلغت (2،6074%) وبنسبة نمو سنوي بلغت (1،128%) ويمكن ان يعزي السبب الرئيسي في ذلك الى التحسن في الاوضاع الاقتصادية وزيادة المدخولات ، اما الاتجاه الثاني فقد كان نحو الانخفاض حيث انخفض من (**5408078604**) دينار عام 2014 الى (850000،696،2) دينار عام 2016 بتغير السنوي (78، 4%)

– اتسمت الودائع الثابتة وباندار بضعف اهميتها النسبية طيلة مدة البحث وبلغت في المعدل (**4،1%**) وهي نسبة قليلة جدا تكاد لاتذكر ضمن اجمالي الموارد الخارجية للمصرف وبالتالي لايمكن الاعتماد عليه لدعم النشاطات المصرفية ، ويميل ان يكون مصرفا اسلاميا تجاريا اكثر من كونه مصرفا استثمارياً خاصة بعد تبين ان الودائع الجارية تتميز باهمية نسبية كبيرة جعلتها تحتل المرتبة الاولى ضمن اجمالي ودائع المصرف محل البحث .

جدول رقم (3) النمو السنوي لحسابات الودائع حسب اجالها لدى (KIB) للمدة 2006- 2016(المبلغ بالدينار)

سنوات/ البند	الودائع الجارية			الودائع الاستثمارية					مالي مبلغ الودائع
				ودائع التوفير			الودائع الثابتة وبانذار		
	المبلغ	نسبة التغير السنوي %	ية النسبية%	المبلغ	ة التغيرالسنوي %	مية النسبية%	ا المبلغ	ة التغير وي %	الاهمية النسبية%
2006	45153805338	____	97.9	97029944(	___	2.1	_____	——	–	4612410478
2007	50808338288	12.5	92.9	390398034	302.3	7.1	_____	——	–	5471231863
2008	79901043038	57.2	53.1	697405430	1686	46.4	784500000	–	0.5	15042608613
2009	95294964676	19.2	55.9	750301846	7.5	0.44	202420000	(74.1	0.1	17052756931
2010	166249234716	74.4	70.3	696510783	(90.7)	29.4	668449168	230.	0.3	23656876223
2011	192929887968	16.0	73.4	687108910	(1.1)	26.1	124468753	86.2	0.5	26288546656
2012	215736438306	101.8	70.7	782208997	13.8	25.7	110403139	786.	3.6	30499765196
2013	97568521963	(54.7)	50.7	825077060	5.4	42.8	124978127	13.2	6.5	19257404073
2014	203784539989	1988	69.9	823162222	(0.2)	28.2	540807860	(56.7	1.9	29150884086
2015	210217627034	3.1	72.6	764089032	(7.1)	26.4	300115160	(44.5	1.0	28962768185
2016	193549580000	(7.9)	71.2	757359680	(0.8)	27.8	2.696.8500	(1.0	1.0	27198239800
	دل النمو السنوي العام %14.0	%328 سط التغيرالسنوي	الاهمية سبيةللمدة ككل %70	ل النمو السنوي العام %48.0	%7705.4 متوسط التغير السنوي	الاهمية سبيةللمدةككل %27.8	معدل النمو السنوي العام %11.8	%243 سط النمو وي العام	الاهمية سبيةللمدة ككل %1.4	

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاستناد الى التقارير السنوية لمصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية للمدة2006 -2016

2- تحليل تطور انواع الودائع حسب ملكيتها او مصدرها :

يعمل مصرف كوردستان محل البحث على قبول الودائع الجارية من ثلاث قطاعات رئيسة وهي : قطاع الافراد والشركات والحكومة ، بينما حسابات ودائع التوفير والودائع الثابتة وبانذار يقبل الودائع من قطاع واحد فقط الا وهو قطاع الافراد كما ورد في التقارير السنوية للمصرف ، لذا سيقتصر تحليل انواع الودائع حسب ملكيتها على الودائع الجارية فقط لانه الوحيد الذي يتكون من حسابات الودائع لاكثرمن قطاع وكما هو موضح في الجدول (4) ومنه يلحظ مايلي :

- يلحظ ان كل من قطاع الافراد وقطاع الشركات تستحوذان على الحصة الاكبر من الودائع الجارية حيث بلغت الاهمية النسبية لكل منهما (**8،48%**) و (0،49%) اي انهما تسيطران على (8،97%) من حسابات الودائع الجارية في حين ان نسبة مشاركة الودائع الجارية الحكومية من اجمالي الودائع الجارية قيلة جداً لاتشكل سوى **(2،2%)** وهذا يدل على ضعف تعامل الجهات الحكومية مع المصرف لاسيما اذا عُرف ان الحكومة ليست لها اية حسابات لودائع التوفير او الودائع الثابتة وبانذار .

– شهد حجم الودائع الجارية للافراد ارتفاعاً ملحوظاً خلال مدة البحث حيث ارتفع من (**38269684421**) دينار عام 2006 الى (**64786916000**) دينار عام 2016 اي بنسبة تغير سنوي عام بلغت (**3،69%**)، الاان نسبة النمو السنوي العام كانت فقط بنسبة (85،4 %) ، في حين ارتفع حجم الودائع الجارية للشركات بشكل كبير جدا يفوق الودائع الجارية بعشرات المرات ،حيث ارتفع من (**6884120917**) دينار الى (401000،247،126) دينار اي بنسبة نمو سنوي عام خلال مدة البحث (**9،1733%**) وبنسبة نمو سنوي عام بلغت (**29%**) وهي اكبر من مثيلتها الودائع الجارية للافراد.

– اما فيما يتعلق بحجم الودائع الجارية للحكومة فقد شهد ارتفاعا ضئيلاً جداً خلال مدة البحث حيث ارتفع من (**2430000000**) دينار في بداية المدة الى (263000،515،2) دينارفي نهاية مدة البحث اي بنسبة تغير سنوي بلغت (**5،3%**) وبنسبة نمو سنوي عام بلغت فقط (**31،0%**).

ويلحظ كذلك ان الودائع الجارية الحكومية شهدت ارتفعا كبيرا عام2010 وهي اعلى نسبة تغير سنوي بلغها هذا النوع من الودائع على مستوى مدة البحث ككل حيث بلغت (**1،344**%) ، ويبدو ان الاتجاه نحو الارتفاع استمر لغاية عام 2012 حيث ارتفع (1،77%)

– اتخذت الودائع الجارية الحكومية عموماً اتجاها تنازلياً بعد عام 2013 لغاية نهاية مدة البحث حيث انخفضت من (**7646287771**) دينار الى (**7646287771**) دينار في عام 2016 وبنسبة تغير سنوي بلغت (–1،67%) ، وهذا يبين العلاقة الضعفية الموجودة بين قطاع الحكومي ومصرف كوردستان.

جدول رقم (4) الودائع الجارية حسب ملكيتها لـــ (KIB) والتنمية للمدة 2006-2016(المبلغ بالدينار)

السنوات / البند	الودائع الجارية للافراد			الودائع الجارية للشركات			الودائع الجارية للحكومة			اجمالي مبلغ الودائع الجارية
	المبلغ	نسبة التغير السنوي %	الاهمية النسبية%	المبلغ	نسبة التغير سنوي %	الاهمية النسبية%	المبلغ	نسبة التغير السنوي %	الاهمية النسبية	
2006	38269684421	_	84.8	6884120917	_	15.2	_____	-		45153805338
2007	36100153454	(5.7)	71.1	12278184834	78.3	24.1	2430000000	-	4.8	50808338288
2008	45401989518	25.7	56.8	34499053520	180.9	43.2	_____	_	_	79901043038
2009	32813561778	(27.7)	34.43	61596125673	78.5	64.64	885277225	_	0.93	95294964676
2010	60558476819	84.5	36.4	101758684069	65.2	61.2	3932073828	344.1	2.4	166249234716
2011	65573916587	8.2	34.0	123040802981	20.9	63.8	4315168400	9.7	2.2	192929887968
2012	70011264058	6.7	32.5	138078886477	12.2	64.0	7646287771	77.1	3.5	215736438306
2013	79854795155	14.1	81.8	12948129615	(90.6)	13.3	4765597193	(37.6)	4.9	97568521963
2014	69991585828	(12.3)	34.3	129952604988	90.0	63.8	3840349173	(19.4)	1.9	203784539989
2015	79114416867	13.0	37.63	126805039237	(24)	60.32	4298170930	11.9	2.05	210217627034
2016	64786916000	(18.1)	33.5	126247401000	(0.4)	65.2	2515263000	(41.4)	1.3	193549580000
المجموع	4.85 % نسبة النمو السنوي العام	%69.3	%48.8	%29 نسبة النمو السنوي العام	%1733	%49.0	%0.31	%3.5	%2.2	

المصدر : الجدول من عمل الباحثة بالاستناد الى التقارير السنوية لمصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية للسنوات 2006-2016.

اما فيما يتعلق بتحليل انواع الودائع الاستثمارية يلحظ من الجدول(5) أدناه أن حسابات الاستثمار المطلقة تتكون من : حسابات التوفير، وحسابات لأجل وباذار ، وتجدر الملاحظة بأن حسابات التوفير، تستحوذ على النصيب الأكبر من اجمالي الودائع الاستثمارية خلال مدة البحث ، بينما حجم المشاركة لحسابات لاجل وباذار كانت ضعيفة طيلة مدة البحث وليس هذا فحسب بل يتوقع تصفيرها في القريب العاجل بسبب قلة حجمها وعدم امكانية تشغيلها في الوقت الراهن بسبب الازمة الاقتصادية الراهنة في الاقليم.

كما ويلحظ ايضاً أن الودائع الاجلة وباذاربدات بالظهور خلال عام 2008 بدات تتشكل بمبالغ اقل بكثير من ودائع التوفير لذلك ظلت اهميتها النسبية ضئيلة جداً و وصلت في احسن حالتها الى **(2،13%)** في عام 2013 وهذه اشارة واضحة الى عدم قدرة المصرف في اقناع الجمهور اصحاب الاموال لايداع اموالهم في هذا النوع من الحساب الذي يهدف الى توظيفها في مجالات استثمارية مختلفة حتى في احسن الظروف المالية التي مر بها الاقليم التي انحصرت في النصف الاول من مدة البحث ، ويعود السبب في ذلك الى جملة من الاسباب اهمها : حداثة تجربة المصارف الاسلامية والتعامل معها في الاقليم وضعف قدرة المصرف محل البحث في ايجاد الفرص الاستثمارية الجيدة وتوظيف الودائع فيها والترويج لها لاسيما في وسائل الاعلام المختلفة ، وكذلك ضعف الوعي المصرفي لدى جمهوراصحاب الاموال بسبب ضعف ثقتم بالقطاع المصرفي بشكل عام منذ تسعينات القرن الماضي بحيث اصبحوا يفضلون توظيف اموالهم بانفسهم لاسيما في مجال المضاربة بالعقارات التي كانت مزدهرة لاسيما في النصف الاول من سنوات البحث ، او حفظها في اشكال اخرى من الثروة كشراء الذهب والمجوهرات بدلاً من ايداعها في المصارف ، بينما حسابات التوفير فكانت تتكون من مبالغ كبيرة وظلت محتفظة باهميتها النسبية الكبيرة خلال

مدة البحث حيث بلغ المعدل العام لمدة البحث (4،96%) باستثناء عامي 2012و2013 حيث شهدت انخفاضاً قليلاً من المعدل المالوف لها وبلغت (**6،87%**) و(**8،86%**)على التوالي ، ليس بسبب انخفاض حجم ودائع التوفير بل بسبب ارتفاع حجم الودائع الاجلة وبانذاربشكل غير مسبوق .

جدول (5) الاهمية النسبية لكل وديعة استثمارية الى المجموع الكلي للودائع الاستثمارية ل(KIB) للمدة 2006-2016

(المبلغ بالدينار)

السنوات /البند	ودائع التوفير		ودائع لاجل وبانذار		اجمالي الودائع الاستثمارية
	المبلغ	الاهمية النسبية %	المبلغ	الاهمية النسبية%	
2006	970299446	100	_____	-	970299446
2007	3903980349	100	_____	-	3903980349
2008	69740543095	99،9	784500000	1،1	70525043095
2009	75030184694	99،47	202420000	0،3	75232604694
2010	69510783470	99،83	668449168	1،0	70179232638
2011	68710891071	99،72	1244687530	1،8	69955578601
2012	78220899728	6،87	11040313930	12،4	89261213658
2013	82507706060	86،8	12497812712	13،2	95005518772
2014	82316222276	93،8	5408078604	6،2	87724300880
2015	76408903216	96،2	3001151604	3،8	79410054820
2016	75،735،968000	96،6	2696850000	3،4	78432818000
		%96،4		%4،8	

المصدر : الجدول من عمل الباحثة بالاستناد الى التقارير السنوية لمصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية للمدة 2006-2016

3-انواع حسابات الودائع حسب نوع العملة:

يتلقى مصرف كوردستان محل البحث الودائع من الافراد او الشركات او الحكومة بالدينار العراقي وبعدد من العملات الاجنبية الرئيسة اهمها الدولارالامريكي واليورو والباون البريطاني كما هوموضح في الجدول (6)،ومن خلاله يتضح مايلي :

1- ارتفاع الاهمية النسبية لعدد المودعين الذين اودعوا اموالهم بالدولار حيث احتلت المرتبة الاولى من بين المودعين بالعملات الاخرى حيث بلغت اهميتها النسبية بشكل عام خلال المدة 2006-2013 (**0،61%**)، وبالمقابل انخفاض الاهمية النسبية للودائع بالدينار العراقي حيث جاءت بالمرتبة الثانية وبلغت اهميتها النسبية للمدة نفسها (**6،36%**) ويمكن تفسير هذه النتيجة بارتفاع الاهمية النسبية للودائع الجارية حيث ان معظم اولئك الذين اودعوا اموالهم في هذه الحسابات هم من التجار واصحاب الشركات المحلية والاجنبية لاسيما التركية الذين يتعاملون بالدولار وليس بالدينار العراقي، وكذلك ضعف ثقة المودعين بالدينار العراقي كقوة شرائية وكمخزن للقيمة بسبب الظروف السياسية والامنية غير المستقرة في العراق والذي ادى بالنتيجة الى قلة عدد المودعين للاموال النقدية بالدينار العراقي .

2- قلة عدد المودعين باليورو والباون حيث بلغت الاهمية النسبية لهما للمدة 2006-2013 **(14،2%)** و**(3،0%)**، وهذا امر طبيعي اذا عرفنا ان تلك العملات قليلة الاستخدام سواء فى المعاملات التجارية والاستثمارية او كمخزن للقيمة بعكس الدولار الامريكي المرتبط بالاقتصاد العراقي والذي يستخدم في المعاملات الاقتصادية الاقتصادية والاستثمارية او حتى بديل للعملة العراقية في بعض الاحيان كمخزن للقيمة .

3- باستثناء عامي 2010 و 2012 فان اجمالي عدد المودعين منذ عام 2006 ولغاية عام 2013، شهد ارتفاعاً كبيراً حيث ارتفع من (1444) مودع عام 2006 الى **(38715)** مودع عام 2011 اي بنسبة تغيير سنوي كبيرة جداً بلغت(1،2581 %)، وخلال هذه المدة ايضا كان النصيب الاكبرلزيادة عدد المودعين الذين اودعوا اموالهم بالدولار الامريكي حيث ارتفع العدد من (715) مودع الى (22275) اي بنسبة تغييرسنوي بلغت (4،3015 %).

4- كما شهد عام 2011 اكبر عدد للمودعين بالدينار العراقي والدولار الامريكي حيث بلغ عدد المودعين بالدينار العراقي **(15705)** وبالدولار الامريكي **(22275)** اي بنسبة تغيير سنوي لهما بلغت **(2،437%)** و**(6،287%)** مقارنة بالسنة التي سبقتهما.

جدول (6) عدد حسابات الودائع حسب نوع العملة لـ **(KIB)** للمدة 2006-2013

سنوات /البند	بالدينار			بالدولار			باليورو			بالباون			المجموع
	العدد	نسبة التغيير السنوي %	الاهمية النسبية	العدد	سبة التغيير السنوي %	الاهمية نسبية%	العدد	نسبة التغيير السنوي %	الاهمية نسبية%	العدد	نسبة التغيير السنوي %	الاهمية نسبية%	
2006	703	-	48،7	715	___	49،5	26	-	1،8	___	___	___	1444
2007	1212	72،4	44،4	1474	106،1	54،0	44	69،2	1،6	___	___	___	2730
2008	2588	113،5	38،8	4081	176،8	61،2	___	_	___	___	___	___	6669
2009	5103	97،1	37،10	8451	107،0	61،44	182	__	1،32	19	___	0،14	13755
2010	2923	(2،7)	33،2	5746	32،0	65،17	103	(43،4)	1،17	45	136،8	0،51	8817
2011	15705	437،2	40،56	22275	287،6	57،53	604	486،4	1،56	131	191،1	0،33	38715
2012	2546	83،7	27،24	6566	(70،5)	70،24	218	(64،0)	2،33	18	(86،2)	0،19	9348
2013	10945	329،8	33،63	20152	206،9	61،93	1266	408،7	3،9	175	872،2	0،54	32538
المجموع	41725	%	%36،6	69460	%	%61،0	2443	%	%2،14	388	%	%0،3	114016

المصدر : الجدول من عمل الباحثة بالاستناد الى التقارير السنوية لمصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية للسنوات 2006-2013

المبحث الثالث / الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

لقد خرج البحث بجملة من الاستنتاجات يمكن إبراز أهمها:

1- يقبل مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية الودائع الائتمانية المتمثلة بالودائع الجارية والودائع الاستثمارية المشتركة او المطلقة المتمثلة بودائع التوفير والودائع الاجلة والودائع الاجلة باخطار، في حين لايوجد اثر للودائع المخصصة او المقيدة.

2- شكلت الودائع الجارية الأهمية النسبية الأكبر من اجمالي اموال الودائع حيث بلغت الاهميةالنسبية للمدة ككل(70%) ويشيرهذا الى ان اكثرية العملاء المودعين يهدفون من وراء تعاملهم مع المصرف تسهيل نشاطاتهم التجارية

والاستثمارية اكثرمن كونهم مدخرين يهدفون الى الاحتفاظ باموالهم لدى المصرف لتوظيفها في مجالات استثمارية مختلفة.

3- صغر التغيير السنوي للودائع الجارية حيث بلغت فقط (**0،14%**) ، مما يعني ان نسبة النمو في حجم الودائع الجارية بين سنوات الدراسة كانت ضئيلة.

4- شهد حجم ودائع التوفير ارتفاعاً كبيراً جداً في نهاية مدة البحث مقارنة ببدايتها حيث ارتفع من (**970299446**) عام 2006 الى (**193549580000**) عام 2016 وبنسبة تغير السنوي (**4،7705%**) وهي مقابل عشرات اضعاف الزيادة التي حصلت في الودائع الجارية خلال المدة نفسها . وكذلك فقد حقق المصرف محل البحث اكبر نسبة نموسنوي له خلال مدة البحث مقارنة ببقية الانواع الاخرى من الودائع حيث بلغت (**0،48%**).

5- اتخذ حجم الودائع الثابتة وباذار اتجاهين رئيسيين اولهما نحو الارتفاع حيث ارتفع من (**202420000**) دينارعام 2009 الى (**12497812712**) دينار عام 2013 وبنسبة تغير سنوي كبيرة جداً بلغت (2،6074%) وبنسبة نمو سنوي بلغت (1،128%) ويمكن ان يعزي السبب الرئيسي في ذلك الى التحسن في الاوضاع الاقتصادية وزيادة المدخولات ، اما الاتجاه الثاني فقد كان نحو الانخفاض حيث انخفض من (**5408078604**) دينار عام 2014 الى (850000،696،2) دينار عام 2016 بتغير السنوي (78، 4%).

6- لم تشكل الودائع الاجلة بنوعيه (الثابتةوباذار وودائع التوفير) سوى اهمية نسبية قليلة لاسيما الودائع الثابتة وباذارحيث بلغت الاهمية النسبية للمدة ككل (4،1%) وهذا ما يثبت فرضية البحث التي ركزت على ضعف دور المصرف محل البحث في جذب الودائع الثابتة ويناقض في الوقت نفسه ما تصبوا اليه المصارف الاسلامية من زيادة دورالودائع الاستثمارية.

7- يبدو ان المصرف يعتمد على اموال الودائع الجارية والاموال الداخلية (ويقصد بالتحديد راس مال المصرف المدفوع واحتياطاته والارباح غير الموزعة) اكثر من اعتماده على ودائع التوفير والودائع الاجلة وباذارنظراً لكبر حجم الودائع الجارية وانخفاض كلفتها بالمقارنة مع الانواع الاخرى من الودائع.

8- على الرغم من صغر حجم الودائع الاستثمارية واتجاهها نحو الانخفاض خلال مدة البحث ، الا ان زيادة حجم الودائع في مصرف كوردستان الدولي بشكل عام خلال مدة البحث تعكس نجاح سياسته في جذب العملاء وتشغيل أموالهم باسلوبي المرابحة والمضاربة دون تشغيلها في المشاريع الاستثمارية التنموية ، وهذا بحد ذاته يعني نجاح المصرف في استقطاب شريحة من المواطنين وان كانت قليلة التي لا تقبل التعامل مع المصارف التجارية الربوية لأسباب دينيه.

9- استطاع المصرف ان يحقق المعادلة الصعبة بين حفاظه على السيولة المصرفية و بين تحقيق الربح رغم الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها العراق بشكل عام اقليم كوردستان بشكل خاص ،الا انه رغم ذلك فقد شهد حجم كافة انواع الودائع انخفاضاً ملحوظاً لاسيما في الثلاث سنوات الاخيرة من البحث (2014لغاية 2016).

10- في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة والضاغطة على الاقتصاد العراقي بشكل عام واقليم كوردستان بشكل خاص وبخاصة نتيجة انخفاض اسعار النفط وحالة عدم الاستقرار وتباطؤ العجلة الاقتصادية بشكل ملحوظ، استطاع المصرف الحفاظ على استقراره ومكانته في السوق المصرفية العراقية ، وهذا دليل على قوته وقدرته على المساهمة الفعالة في دعم الاقتصاد.

11- قلة عدد فروع المصرف سواء في محافظات اقليم كوردستان او المحافظات الاخرى في العراق ، حيث لاتتجاوز خمسة فروع رغم مرور مدة ليست بالقصيرةعلى تاسيس المصرف ،وربما لظروف الازمة الاقتصادية التي يمر بها الاقليم دور في تباطؤ اتساع المصرف وتزايد عدد فروعه.

12- يعتمد المصرف لاسيما في السنوات الاخيرة من مدة البحث على راس ماله وكذلك من المتاجرة بالعملة او من الحوالات اكثر من اعتماده على اموال الودائع بسبب تدني حجم هذه الودائع في السنوات الاخيرة من جراء الاثار المترتبة على الازمة الاقتصادية والتي تصيب المصارف عموماً بالخمول.

التوصيات

1- التعريف بمصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية بالشكل الذي يبين سياساته في كلا الجانبين قبول الودائع و سياسته الائتمانية وكذلك بيان أهميته ضمن النظام المصرفي في اقليم كوردستان ، من خلال الندوات والمؤتمرات في مختلف المناطق و تكثيف الحملات الإعلانية حول نشاط مصرف. الأمر الذي سيزيد من قاعدة المهتمين بالتعامل مع المصرف والإيداع فيه ،وبهذا الصدد تأتي اهمية التأكيد للجمهورالطبيعة الاسلامية في التعامل للنشاط المصرفي لمصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية ، ذلك انه بسبب الضعف الاعلامي للمصرف كما يبدو فان العديد من الناس لازال في شك من طبيعة عمل المصرف ،اذ يعتقد عدم اختلافه عن المصارف التجارية التقليدية.

2- العمل على زيادة عدد فروع مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية القائمة في مناطق الاقليم والمناطق الاخرى في العراق لتلبية الاحتياجات المالية لأكبر شريحة ممكنه من المتعاملين واستقدام ذوي الخبرة والدراية بالعمل المصرفي الى هذه الفروع الجديدة.

3- تنويع وتطوير أساليب جذب العملاء للتعامل مع المصرف وكمثال على ذلك تقديم خدمات الصيرفة الإسلامية عبر الهاتف المحمول، أو دفع الفواتير والالتزامات عبر الانترنيت.

4- العمل على تنويع حسابات الإيداع لتشمل حسابات الودائع المكررة وتبسيط إجراءاتها لزيادة قدرتها التنافسية وتحقيق أهدافها القصيرة والطويلة الأجل.

5- الاستفادة من تجارب المصارف الإسلامية العالمية الناجحة كمصرف (تاب ونق حجي) في ماليزيا الحائز على جائزة المصرف الإسلامي للتنمية ، حيث يسعى هذا المصرف لزيادة الوعي الادخاري لدى مختلف فئات المجتمع الأمر الذي مكن المصرف من تنمية السلوك الادخاري لتلاميذ المدرسة في المجتمع الماليزي ولو بمبلغ زهيد جدا

6- تقوية العلاقة بين جامعات الاقليم ومصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية من خلال قيام المصرف بفتح دورات تدريبية الطلبة الخريجين في الكليات والمعاهد المحاسبية والادارية والمالية او حتى من خريجي كليات الشريعة وكليات الدراسات الاسلامية ممن يرغبون للعمل في المصارف الاسلامية ، وكذلك من خلال المشاركة بالدورات التدريبية في مختلف المصارف الاسلامية للدول التي سبقتنا في هذا المجال بغية مواكبة المنتجات المصرفية الاسلامية المكتشفة حديثاً وبناء خبرات مستقبلية يمكن لها ان تسهم بدورها في خلق منتجات مصرفية اسلامية جديدة لتطوير امكاناتهم في مجال العمل المصرفي الاسلامي و بما يسهم مستقبلا في خلق الكوادر المصرفية الاسلامية .

المصادر:

اولاً:- الكتب

1. القران الكريم
2. ابو حمد ، رضا صاحب، فائق مشعل قدوري، (2005)، ادارة المصارف ،دار ابن الاثير للطباعة والنشر ،الموصل.
3. آل علي، رضا صاحب ابو حمد، (2002)، إدارة المصارف: مدخل تحليلي كمي معاصر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان.
4. الانصاري ، د.محمود، اسماعيل حسن ، سمير مصطفى متولي ، (1988)، البنوك الاسلامية، دار الكتب ،القاهرة .
5. التميمي، عبد الله، (2003)، الموسوعة الشاملة في أعمال المصارف، الطبعة الأولى، مكتبة الملك فهد الوطنية، السعودية.
6. جاسم ، عقيل،(1999)، النقود والمصارف ، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع.
7. حداد ، اكرم، هذلول ،مشهور، (2005)، النقود والمصارف، دار وائل للنشر والتوزيع ،الطبعة الاولى ،عمان،الاردن.
8. الحسني ،احمد بن حسن، (1999)، الودائع المصرفية انواعها –استخداماتها –استثمارها ، الطبعة الاولى، دار ابن حزم، بيروت.
9. خلف،فليح حسن، (2006)، البنوك الاسلامية، جدارا للكتاب العالمي وعالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ،عمان واربد، الاردن ، الطبعة الاولى.
10. الزامل، بدر بن علي بن عبدالله، (1431 هجري)، الحسابات الاستثمارية لدى المصارف الاسلامية تاصيلها الشرعي واساليب توزيع الارباح ، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى.
11. الزبيدي، محمود حمزة، (2000)، استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، مؤسسة الوراق، ادارة المصارف.
12. سلطان، محمد سعيد، (2005)، ادارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية.
13. سمحان، حسين، (2000)، العمليات المصرفية الاسلامية المفهوم والمحاسبة، الطبعة الاولى، مطابع الشمس، عمان، الاردن.
14. سويلم، محمد، (1998)، ادارة المصارف التقليدية والاسلامية ،مدخل مقارن، مكتبة ومطبعة اشعاع.
15. الشبيلي، يوسف، (2005)، الخدمات الاستثمارية في المصارف وحكمها في الفقه الاسلامي، الطبعة الاولى، الدمام، السعودية، دار ابن الجوزي.
16. الشمري، ناظم محمد نوري، (1999)، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان الاردن.
17. الصدر، محمد، (1978)، المصرف اللاربوي في الاسلام، دار التعارف، بيروت ،لبنان.
18. صوان، محمود حسن، (2001)، اساسيات العمل المصرفي الاسلامي ،الطبعة الاولى ، عمان، دار وائل للنشر.
19. الصيرفي، محمد عبد الفتاح، (2006)، ادارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
20. عبادة، ابراهيم، (2008)،مؤشرات الاداء في البنوك الاسلامية،الطبعة الاولى دار النفائس، الاردن –عمان.

21. العبادي، عبد الله، (1981)، موقف الشريعة الإسلامية من المصارف الإسلامية المعاصرة، المكتبة المصرية،بيروت، لبنان.

22. عبد الله، خالد امين وحسين سعيد سعيفان، (2008)، العمليات المصرفية الاسلامية – الطرق المحاسبية الحديثة، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

23. الكبيجي، ماهر، (2004)، نحو مصرف اسلامي، عمان ،الاردن، دار المتقدمة.

24. اللوزي، سليمان احمد، زويلف، مهدي حسن، الطراونة، مدحت ابراهيم، 1997، ادارة البنوك ،دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الاولى،عمان، الاردن.

25. المصري، عبد السميع، (1988)، المصرف الاسلامي علميا وعمليا، الطبعة الاولى، مكتبة وهبة للطباعة، القاهرة،.

26. المصري، عبدالسميع، (1988)، المصرف الاسلامي علميا وعملياً،الطبعة الاولى، مكتبة وهبة، القاهرة.

27. المغربي، عبد الحميد عبد الفتاح، (2004)، الادارة الاستراتيجية في البنوك الاسلامية، البنك الاسلامي للتنمية، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية.

28. نور، احمد، (1981)، تصميم وادارة النظام المحاسبي،الاسكندرية دار المطبوعات الجامعية.

29. هندي، منير ابراهيم، (2006)، ادارة المنشاة المالية واسواق المال، منشاءة المعارف، الاسكندرية، مصر.

30. الهيتي، عبد الرزاق رحيم جدي، (1998)، المصارف الاسلامية بين النظرية والتطبيق، دار اسامة للنشروالتوزيع، عمان، الاردن.

31. هيئة المحاسبة والمراجعة، المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الاسلامية، (2004)، البحرين.

32. الوادي، محمود حسين، سمحان، حسين محمد، (2007)، المصارف الاسلامية الاسس النظرية والتطبيقات العملية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة"الطبعة الاولى، عمان ، الاردن.

المجلات العلمية

1. حسن، حسين عبدالله، (1988)، بعض مؤشرات التطور المصرفي في العراق ، المجلة العربية للادارة – المجلد الثاني عشر – العدد الرابع.

2. النشرتي، مصطفى، (2008)، تقييم كفاءة البنوك الاسلامية في مصر، مجلة التمويل التمويل والتجارة، المجلة العلمية لكلية التجارة جامعة طنطا، الملحق الاول، العدد الثاني.

3. نعمة ونجم، د . نغم حسين ، د. رغد محمد، (2010)، المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي، الواقع والتحديات ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ـــــــــــــــ المجلد 12، العدد 2.

4. نوري، صباح ورفعت، عمار، اثر زيادة الدخل على حجم الايداع، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثالث والعشرون.

ثانياً:- الرسائل الجامعية

1. رمضان ،الشيخ سمير، (١٩٩٤)، التطوير التنظيمي في البنوك الإسلامية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة سوهاج، جامعة أسيوط ، مصر العربية.

2. صوالحه، عبد العزيز ناجح، (2010)، دور المؤسسات المالية الإسلامية في تعبئة المدخرات وتوظيفها في الأردن، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، أربد، الأردن.

ثالثاً:- الانترنت

1. قاعدة التشريعات العراقية، قانون مراقبة المصارف رقم (97) لسنة 1964 نشر في الوقائع العراقية عدد 974 في 13 – 1964 =*www.iraqld.iq/LoadLawBook.aspx?SC*

2. الودائع البنكية في المصارف الاسلامية ، دراسة تطبيقية،عامر بن عيسى اللهو ،wwwgoogle.com1429.

3. الودائع المصرفية تكيفها الفقهي واحكامها ، محمد علي التسخيري http://hajrnet.net

رابعاً:- الوثائق الرسمية غير منشورة

1- التقارير السنوية لمصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية لسنوات من 2006 لغاية 2016 .

2- القيسي ،خالد ياسين دليل العمليات المصرفية لمصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية ،2016 .

خامساً:- المقابلات الشخصية

1- مقابلة شخصية مع السيد الدكتور خالد ياسين القيسي، مدير قسم الدراسات في مصرف كوردستان للاستثمار والتنمية في محافظة اربيل، 2017./8/17

2- مقابلة شخصية مع السيد جليل دلو مدير فرع مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية في محافظة اربيل، 2018/2/4.